وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي–

تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع

دور السياسة المالية في توجيه ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 2004-2014

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ل م د في علوم التسيير

– تخصص:علوم مالية–

من إعداد الطالبتين:

- بلعله فاطمة
- مالكي وهيبة

تحت إشراف:

الأستاذة بلغوثي نصيرة

لجنة المناقشة:

الأستاذة: سهلي رقية.....رئيسا

الأستاذ:بلغوثي نصيرة .....مقررا

الأستاذة: سوداني نادية.....ممتحنا

السنة الجامعية:2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

يقال قم للمعلم وفيه تبجيلا كاد معلم أن يكون رسولا ، انتم يا من كنتما سندا لنا ومرشدين ، يا من تقبلتم أعباء كل شيء ، يا من تحملتمونا طيلة هذا الموسم ، يا من أعطيتم للعلم مصداقيته لكم منا كل الشكر والتقدير ، وستظلون النور الذي نقتدي به في ظلومات ، فألف شكر وتقدير منا ونرجو العفو منكم ، إلى بلغوثي نصيرة ، وزيان بروجة علي.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة على تقبلها الإطلاع ومناقشة مذكرتنا.

الإهداء

الحياة مواقف و العرفان بها والتقدير لها يزيد من عظمتها

إلى التي كانت الصدر الرحب ومنبع الأمل إلى أمي الغالية .

إلى الذي ساهم في تفوقي ودفعني لمواصلة الدرب إلى الذي رحل عني أبي الغالي رحمه الله .

إلى من كن لي سندا في أعسر أوقاتي وبسمتهم لم تفارق شفاهم إلى أخواتي.

إلى من كانوا ذرعا يحميني وحصنا يأويني إلى إخوتي حفظهم الله .

إلى من كن لي نعم الصديقات والأخوات إلى كل صديقاتي الحبيبات .

إهداء

بسم الله المتعالي. ومن منطلق الحب والوفاء أهدي الفرحة بإتمامي عملي هذا إلى:

من افنيا حياتهما وكل غايتهما في سبيل سماع كلمة نجاح....ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا

أمي الغالية، مصدر الأمان والمنبع الذي سقانا الحب والحنان....أمي التي ألهبت عزمي ولقنتني دروس التفائل والأمل فأشرقت أيامي بهما.

أبي الغالي، أستاذي ومرشدي الذي علمني معاني الحياة، وغرس في أعماقي الإرادة، الصبر والمثابرة مثلي الأعلى

وفي الأصالة والثبات وأحسن مبرهن أن الحياة تبنى بالخصال الطيبات.

عائلتي الصغيرة: زوجي العزيز، الذي وقف بجانبي قدم لي الدعم المادي والمعنوي، لك مني كل التقدير والاحترام والعرفان.

إلى أخواتي وأخوتي منبع ابتسامتي وفرحي، وسر تألقي جعلهم الله لي سندا وذرعا في الدنيا.

إلى كل عائلة زوجي من إخوة وأخوات وأحفاد.

إلى أحبائي وشركائي بالرحم والرحم والروح، إلى كل عائلة مالكي، شيلول، بلقبلي.

إلى من ساعدوني ووقفوا غلى جانبي، وأخص بالذكر عثمان.

إلى توأم روحي صديقاتي.

إلى كل من تحملهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي.

وهيبة

قائمة الأشكال .

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	يمثل مخطط لهيكل سياسة الإنعاش الاقتصادي.	06
الشكل رقم (1-2)	يمثل مخطط السياسة الانكماشية.	07
الشكل رقم (1-3)	يمثل مخطط سياسة التوقيف ثم الذهاب.	08
الشكل رقم (1-4)	يوضح مخطط السياسة الاقتصادية.	09
الشكل رقم(1-5)	يوضح السياسة المالية التوسعية.	23
الشكل رقم(1-6)	يوضح السياسة المالية الانكماشية	24
الشكل رقم (1-7)	يبين زيادة الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي	28
الشكل رقم(2-1)	يمثل هيكل ميزان المدفوعات	38
الشكل رقم(2-2)	فعالية السياسة النقدية على ميزان المدفوعات.	54
الشكل رقم(2-3)	يمثل فعالية السياسة المالية في تأثير على ميزان المدفوعات.	56
الشكل رقم (3-1)	يمثل تطور الإيرادات العامة في الجزائر(2004-2014).	75
الشكل رقم (3-2)	يوضح تطور نفقات العامة في الجزائر من(2004إلى2014).	79

قائمة الجداول.

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	نقاط المقارنة بين السياستين.	29
الجدول رقم (2-1)	يمثل عناصر ميزان المدفوعات.	38
جدول رقم (3-1)	استثمارات مخطط الثلاثي(1967-1969).	64
جدول رقم (3-2)	الاستثمارات مخطط الرباعي الأول.	66
الجدول رقم (3-3)	استثمارات المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).	68
الجدول رقم (3-4)	يمثل تطور الإيرادات العامة من الإيرادات الضريبية(2004-2014).	74
الجدول رقم (3-5)	يمثل تطور الإيرادات العامة للجزائر بين(2004-2014).	76
الجدول رقم (3-6)	يمثل تطور النفقات العامة من (2004-2014)	78
الجدول رقم (3-7)	يمثل تطور الديون من سنة 1986إلى سنة2001.	83
الجدول رقم (3-8)	يمثل تطور ميزان التجاري الجزائري خلال فترة(2004-2014).	84
الجدول رقم (3-9)	يبين تطور الميزان التجاري خارج المحروقات خلال سنوات(2004-2014).	86
الجدول رقم (3-10)	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال سنوات(2004-2013).	88
الجدول رقم (3-11)	تطور المديونية في الجزائر من سنة (2004-2013).	90
جدول رقم (3-12)	يبين تطور ميزان رؤوس الأموال خلال السنوات (2004-2013).	91

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيفية تأثير السياسة المالية على توجيه ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2004-2014، وذلك بالتطرق إلى مفاهيم حول السياسة المالية وميزان المدفوعات. والعلاقة التي تجمعهما، من خلال دراسة تأثير أدوات السياسة المالية الجزائرية على ميزان المدفوعات.

أكدت النتائج المتوصل إليها إلى وجود علاقة بين السياسة المالية وميزان المدفوعات، لكن للسياسة النقدية علاقة وتأثير أكبر على ميزان المدفوعات في الجزائر، نظرا لإهمال أدوات السياسة المالية.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، السياسة المالية، المديونية.

Summary :

This study mainly aims at identifying the impact of the Financial polici on orienting the balance of payments in algeria from 2004 until 2014 .the reseam cher reled on analysing some significan concepts about the financial policy and its correbtion with the balance of payment .

The main findings suggest that these is a close reletionship between the previous concepts . and that the monetry policy has the biggest impact due to the neglection of the proctices of financial policy and the dependence on one source in the algerian economy.

Key words :balance of payment. Financial policy . debts.

الفهرس

الشكر

الإهداء

الملخص V

قائمة الأشكال VI

قائمة الجداول VII

مقدمة عامة .....أ

الفصل الأول
مدخل إلى السياسة المالية

المبحث الأول: lمفهوم السياسة الاقتصادية.....03

المطلب الأول: تعريف السياسة الاقتصادية ومضمونها.....03

المطلب الثاني: أنواع السياسة الاقتصادية 05

المطلب الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية.....09

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السياسة المالية.....11

المطلب الأول: تعريف وتطور السياسة المالية.....11

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية.....14

المطلب الثالث: أهداف وآلية عمل السياسة المالية.....21

المبحث الثالث: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية.....25

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأهدافها 25

المطلب الثاني:أدوات السياسة النقدية 26

المطلب الثالث :فعالية السياسة المالية بالمقارنة بالسياسة النقدية 27

خلاصة الفصل 30

الفصل الثاني
أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات

المبحث الأول: الإطار النظري لميزان المدفوعات. 33

المطلب الأول: تعريف وأهمية ميزان المدفوعات 33

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات 35

المطلب الثالث: وظائف ميزان المدفوعات و المؤشرات الاقتصادية 40

المبحث الثاني: اختلال وتوازن ميزان المدفوعات.....44

المطلب الأول: تعريف اختلال ميزان المدفوعات وأسبابه.....44

المطلب الثاني: أشكال اختلال ميزان المدفوعات.....47

المطلب الثالث:أساليب معالجة ميزان المدفوعات.....49

المبحث الثالث: فعالية السياستين المالية والنقدية في تحقيق التوازن الخارجي.....52

المطلب الأول:فعالية السياسة النقدية.....52

المطلب الثاني: فعالية السياسة المالية 54

المطلب الثالث: الإنفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي.....56

خلاصة الفصل 59

الفصل الثالث
علاقة السياسة المالية بميزان المدفوعات الجزائري

المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائرمن1967إلى2014 62

المطلب الأول:تطور السياسة المالية في الجزائر(1967إلى2014).....62

المطلب الثاني: تحليل أدوات السياسة المالية 73

المطلب الثالث:المديونية في الجزائر.....80

المبحث الثاني: توجيه السياسة المالية لميزان المدفوعات من (2004إلى2014).....84

المطلب الأول:تطور ميزان التجاري الجزائري من (2004-2014) 84

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري من سنة 2004إلى 2014.....88

المطلب الثالث: تطور المديونية الجزائرية وتأثرها على ميزان المدفوعات من سنة (2004 -2014).....90

خلاصة الفصل 93

خاتمة عامة.....95

قائمة المراجع 98

تقوم معظم العلاقات الاقتصادية على المبادلات التجارية الدولية، إلا أن هذه العلاقات يترتب عليها القيام بمدفوعات وتحصيل مقبوضات لكل دولة في إطار ما يسمى بالعلاقة الخارجية، وبالتالي على الدولة يجب أن تلتزم بأداء واجباتها وأن تعرف ما عليها من حقوق إزاء الدول المتعامل معها خلال فترة زمنية محددة، وهذا من خلال إعداد بيان حسابي يدعى ميزان المدفوعات.

ونظرا للأهمية التي يحظى بها ميزان المدفوعات في التحليل الاقتصادي للدول، عملت الجزائر جاهدة على توجيه ميزان مدفوعاتها، ومحاولة معالجة إختلالاته، وذلك بإتباع عدة طرق ومناهج تختلف باختلاف الأسباب.

وتعتبر السياسة المالية وسيلة مباشرة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستعملها الدولة الجزائرية في إنعاش الاقتصاد، وتصحيح ومعالجة اختلالات وأوضاع ميزان المدفوعات.

كما أنه تعتبر كل من الموازنة العامة(الإيرادات العامة، النفقات العامة)من أهم الأدوات والوسائل المباشرة التي تعمل على تحقيق أهداف السياسة المالية، مع مراعاة الوضع الاقتصادي السائد في تلك الفترة.

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية الموالية:

-كيف يمكن للسياسة المالية أن تؤثر في ميزان المدفوعات الجزائري؟

ومحاولة منا لتبسيط السؤال الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

-. ما المقصود بالسياسة المالية؟ وما هي مكانتها من السياسة الاقتصادية؟

-. ما مفهوم ميزان المدفوعات؟

-. ما هي أسباب وأشكال الاختلال في ميزان المدفوعات؟

.- هل استطاعت السياسة المالية الجزائرية أن توجه ميزان المدفوعات في ظل الأوضاع التي مر بها الاقتصاد الجزائري؟

الفرضيات: للإجابة عن الأسئلة السابقة نطرح مجموعة من الفرضيات والتي تعتبر إجابات أولية:

. باعتبار السياسة المالية جزء من السياسة الاقتصادية.

-باعتبار ميزان المدفوعات سجل للمبادلات التجارية

. بإمكان السياسة المالية الجزائرية توجيه ميزان المدفوعات باستخدامها لأدواتها.

أسباب اختيار الموضوع:

المبررات الموضوعية: محاولة معرفة تأثير السياسة المالية على ميزان المدفوعات.

. تركيز الدراسات السابقة على ميزان المدفوعات وعلاقته بالسياسة النقدية، وعدم التطرق بصفة مباشرة إلى السياسة المالية وعلاقتها بميزان المدفوعات.

المبررات الذاتية: من خلال البحوث المعالجة في مجال تخصصنا(علوم مالية)نحاول التطرق من خلال هذه الدراسة إلى جانب من السياسة الاقتصادية، وكيفية تأثيره على ميزان المدفوعات، لأنه من خلال مسارنا لم نعالج كل جزء على حدى وكانت الدراسات بصفة عامة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في معالجة وتقديم دراسات تحليلية عن موضوع السياسة المالية ودورها في توجيه ميزان المدفوعات باعتباره موضوعا يبين الأوضاع التي مر بها ميزان المدفوعات الجزائري، ومكانة السياسة المالية في المخططات الاقتصادية لمعالجة الإختلالات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري وتحقيق أهدافه.

أهداف الدراسة:

. تحديد مكانة السياسة المالية من مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية.

. تبيان الأساليب المتخذة في معالجة ميزان المدفوعات.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تم التركيز من خلال بحثنا على وضع ميزان المدفوعات الجزائري ودور السياسة المالية في توجيهه بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية.

الحدود المكانية: اعتمدنا في هذه الدراسة على حالة الجزائر.

الحدود الزمانية: اعتمدنا في دراستنا على تحليل المعطيات المتوفرة في الفترة 2004الى 2014.

منهج الدراسة:

حسب طبيعة الموضوع اعتمدنا على منهجين هما:

المنهج الاستنباطي الذي من أدواته الوصف والتحليل حيث اعتمدنا على الوصف في وصفنا لحال ميزان المدفوعات في الجزائر والتحليل للمعطيات الإحصائية والنتائج المتوصل إليها من خلال الاهتمام بهذا القطاع.

صعوبات الدراسة:

في خلال فترة إعدادنا لهذا البحث واجهتنا عدة صعوبات من بينها:

. قلة المراجع التي تتحدث عن علاقة السياسة المالية بميزان المدفوعات.

. صعوبة الحصول على الإحصائيات المتعلقة بالموضوع.

تقسيمات البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى مفهوم السياسة المالية وأدواتها وأهدافها، أما الفصل الثاني فقد عرضنا من خلاله تعريف ميزان المدفوعات وأهمية وأنواع لإختلالات وطرق معالجتها.

أما فيما يخص الفصل الثالث فشخصنا واقع السياسة المالية في الجزائر ومدى تأثيرها على الميزان المدفوعات للفترة من 2004الى 2014.

تطور مفهوم السياسة المالية بتطور دور الدولة في الاقتصاد عبر العصور بالانسحاب أحيانا والتدخل المباشر في الشؤون الاقتصاد أحيانا أخرى،فالفكر الكلاسيكي الذي ساد إلى غاية العشرينات من القرن الماضي كان يتبنى حياد الدولة تاركة القطاع الخاص ينشط بحرية كاملة، وكل هذا أدى إلى الوصول إلى توازن السوق .بينما توالت الأزمات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي، وخاصة أزمة الكساد الكبير التي امتدت من 1929الى1933 التي أظهرت قصور الفكر الكلاسيكي، فظهرت أراء تنادي بضرورة تدخل الدولة وعلى رأسهم كنز الذي أعطى أهمية بالغة لتدخل الدولة في الاقتصاد من خلال السياسة المالية . وعليه سنقسم الفصل إلى:

- **المبحث الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية.**
- **المبحث الثاني:مفاهيم عامة حول السياسة المالية.**
- **المبحث الثالث:علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية.**

المبحث الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية.

السياسة الاقتصادية عبارة عن خطة أو برنامج تعتمد عليه السلطات العامة، لتحديد سياستها الاقتصادية والاجتماعية داخل حدود الدولة مع استخدام أدوات من أجل تحقيق أهداف مرجوة ضمن الموارد المتاحة داخل الدولة.

المطلب الأول: تعريف السياسة الاقتصادية ومضمونها.

يمكن تطرق إلى ماهية السياسة الاقتصادية من خلال التعرض إلى تعريفها، ومضمونها.

-أولا: تعريف السياسة الاقتصادية.

لقد عرفت السياسة الاقتصادية عدة تعاريف ونذكر منها.

التعريف الأول:" مجمل الوسائل المستعملة لبلوغ حالة اقتصادية معينة من التقدم والرفاهية ضمن خصائص ومميزات نظام سياسي (رأسمالية أو اشتراكية). وتتطلب السياسة الاقتصادية قيام الحكومة بإجراءات اقتصادية تمهيدية لتهيئة الإطار اللازم للتنمية، وهذا يوضح نموذج مبسط يصور حقيقة الهيكل الاقتصادي للمجتمع مع الاستعانة بجدول المخرجات والمداخلات."[1]

تعرف ثاني:" تتمثل السياسة الاقتصادية في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي تحقيق أهداف الاقتصادية والاجتماعية، لهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى أخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الموارد."[2]

[1]-عبد الله خبابة، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،مصر2009،ص31.

[2]-وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،ط1، بيروت، لبنان2010،ص74.

وتعرف كذلك:" السياسة الاقتصادية تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف باستعمال جملة من الوسائل وبالتالي فهي مجموعة القرارات المترابطة والهادفة من طرف السلطات باستخدام مختلف الوسائل لتحقيق الأهداف الاقتصادية الطويلة أو قصيرة الأجل."[1]

ومن التعاريف السابقة نستنتج تعريف السياسة الاقتصادية"هي مجمل الوسائل التي تنتهجها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال استعمال مجموعة من الخطوات والإجراءات لتحقيق أهداف مرجوة ضمن الموارد المتاحة للدولة."

ثانيا: مضمون السياسة الاقتصادية.

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهرا خاص بالسياسة العامة للدولة وتتضمن مايلي:

1-تحديد أهداف العامة التي تسعى السلطات لتحقيقها مثل:التشغيل الكامل،التوازن في ميزان المدفوعات،الاستقرار العام للأسعار والنمو.

2- وضع تدرج بين الأهداف و يكون عدم انسجام بين بعض الأهداف مثل:رفع معدلات الضرائب يقلل من الواردات.

3- تحليل الارتباط بين الأهداف عند وضع التدرج في الأهداف العامة لابد من وضع نموذج يحدد العلاقات الاقتصادية الأساسية مثل: رفع معدلات أسعار الفائدة بكبح الاستثمار.

4-اختيار الوسائل من خلال اختيار أفضل وسيلة لتجسيد الأهداف المختارة وذلك عن طريق أدوات السياسة الاقتصادية وهي السياسة المالية، النقدية، التجارية.

[1] -mulle jaque ,**èconomic d'appliation,duond**,paris,farnce2002,p188 :

المطلب الثاني: أنواع السياسة الاقتصادية.

يمكن أن تميز نوعين من السياسة الاقتصادية والمتمثلة في السياسة الهيكلية والظرفية.

أولا: السياسة الاقتصادية الظرفية:

تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في أجل قصير وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها الدولة لتحقيق هذا الهدف والتي تركز على.[1]

أ- سياسة الاستقرار: وهي سياسة تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي والمستوى العام للأسعار والأجور باستعمال سياسات مالية ونقدية وانكماشية، ترتكز سياسات الاستقرار على محاربة التضخم وتخفيضه.

ب- سياسة الإنعاش:وهي سياسة تهدف إلى الإنعاش الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والتشغيل وكذلك بواسطة دعم الطلب الخاص للعائلات، وهي مستوحاة من الفكر الكنزي وتلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار والشكل التالي يوضح ذلك:

[1]- وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سبق ذكره**،ص78.

الشكل رقم(1-1): يمثل مخطط لهيكل سياسة الإنعاش الاقتصادي.

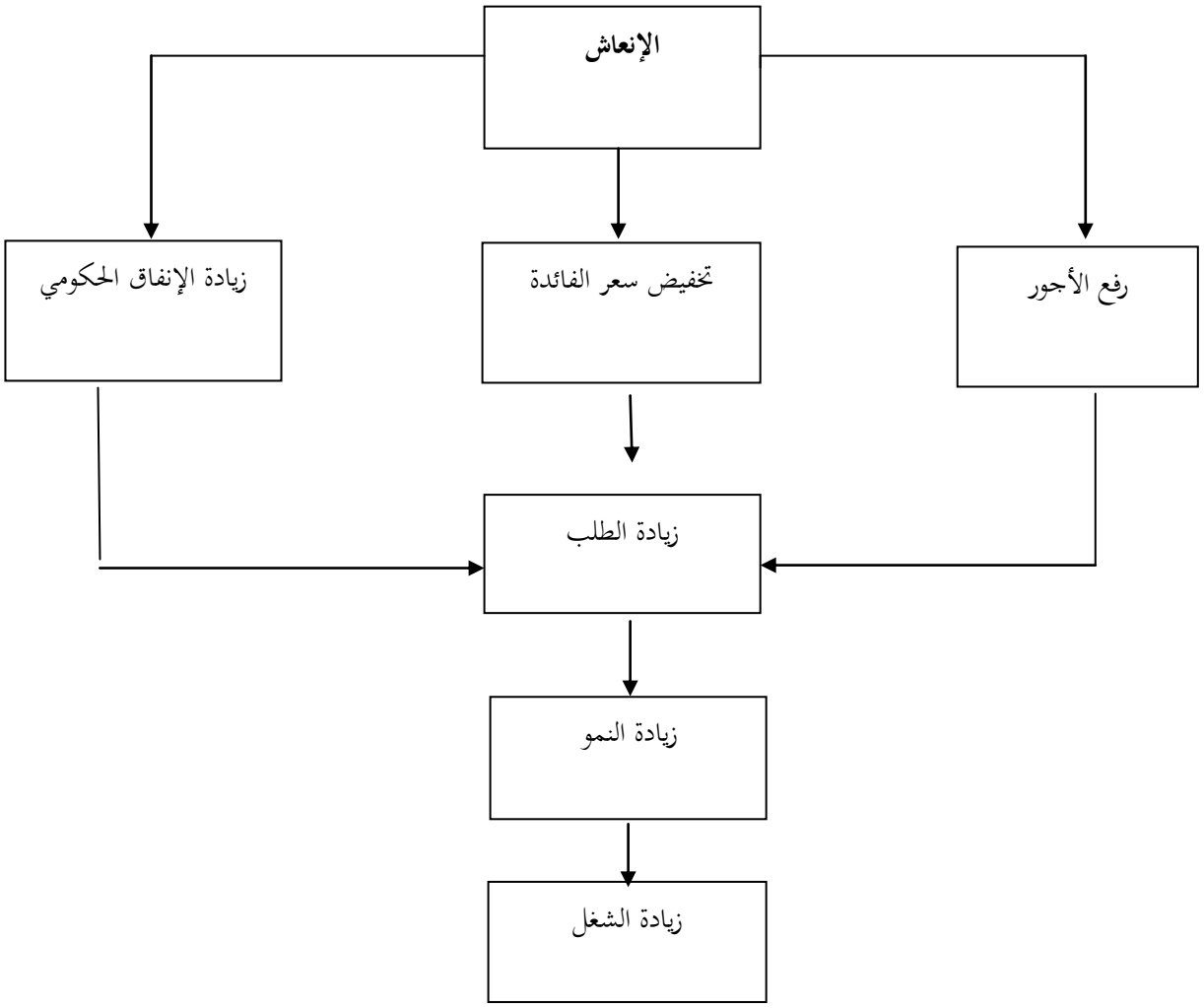

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية على سياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسين العصرية للطباعة، بيروت، ط1، لبنان2010، ص79.

من خلال مخطط السياسة الإنعاش نلاحظ أنها تعمل على رفع الأجور العمال من أجل زيادة في الطلب الكلي، من خلال زيادة في الإنفاق الحكومي يتم زيادة في النمو الاقتصادي وزيادة التشغيل، وعند تخفيض في سعر الفائدة من أجل تشجيع الاستثمار.

ج- سياسة الانكماش: وهي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق الوسائل التقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية وتجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هذه السياسة إلى تقليص النشاط الاقتصادي.[1] ونوضحها في الشكل التالي :

الشكل رقم(1-2): يمثل مخطط السياسة الانكماشية.

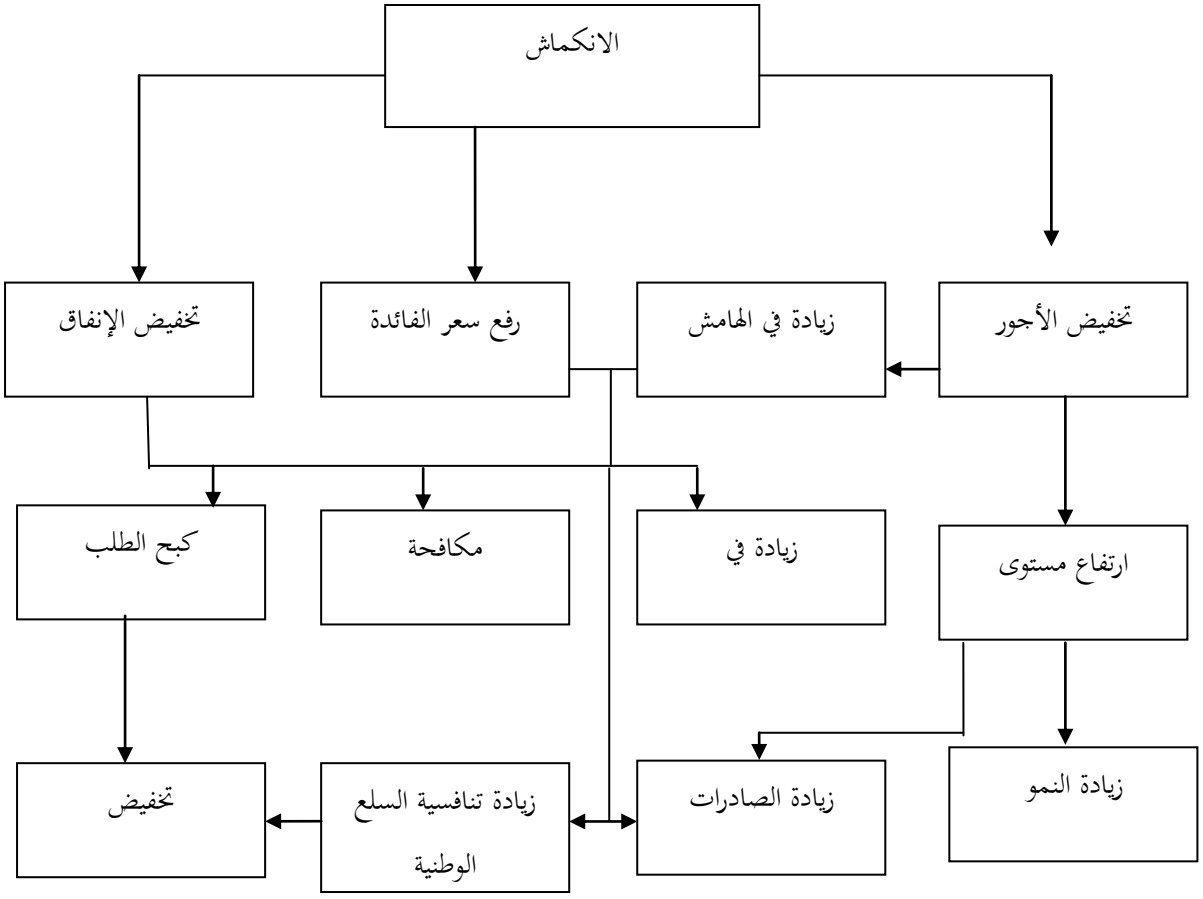

المصدر: وليد عبد الحميد عايب،مرجع سبق ذكره، ص80.

تهدف السياسة الانكماش إلى خفض الأجور من خلال كبحها الطلب الكلي من خلال تخفيض من حجم الإنفاق الحكومي لمكافحة الزيادة في الكتلة النقدية مع الرفع في معدل فائدة تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات.

[1]-وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سبق ذكره**، ص79.

د–سياسة التوقيف ثم الذهاب: تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناول المتسلسل للإنعاش والانكماش حسب آلية كلاسيكية وهذا ما يوضحه الشكل التالي.[1]

الشكل رقم(1–3):يمثل مخطط سياسة التوقيف ثم الذهاب.

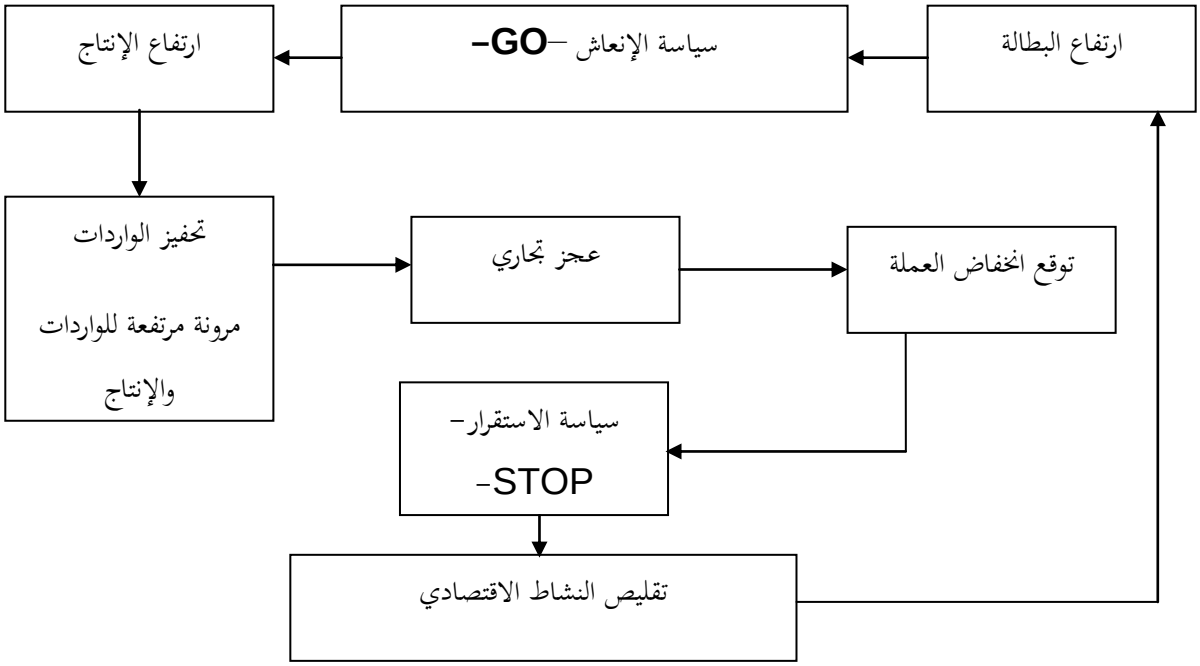

المصدر: وليد عبد الحميد عايب،مرجع سبق ذكره، ص80.

2–السياسة الاقتصادية الهيكلية: تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تكيف الاقتصادي الوطني مع تغيرات المحيط الدولي وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قبليا من خلال تأطير آلية السوق، لخوصصة سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في السوق بعدي من خلال دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، وزيادة النشاط الاقتصادي و زيادة الإنفاق الحكومي.[2]

[1]–وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سبق ذكره**، ص80.

–تستخدم هذه السياسة عادة الإنفاق الحكومي في التأثير على النشاط الاقتصادي.

[2]– وليد عبد الحميد عايب ، **مرجع سبق ذكره**، ص81.

المطلب الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية.

تعتبر أدوات السياسة الاقتصادية تلك الوسائل التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث أقسام وهي: السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة التجارية. وتم تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم(1-4): يوضح مخطط السياسة الاقتصادية.

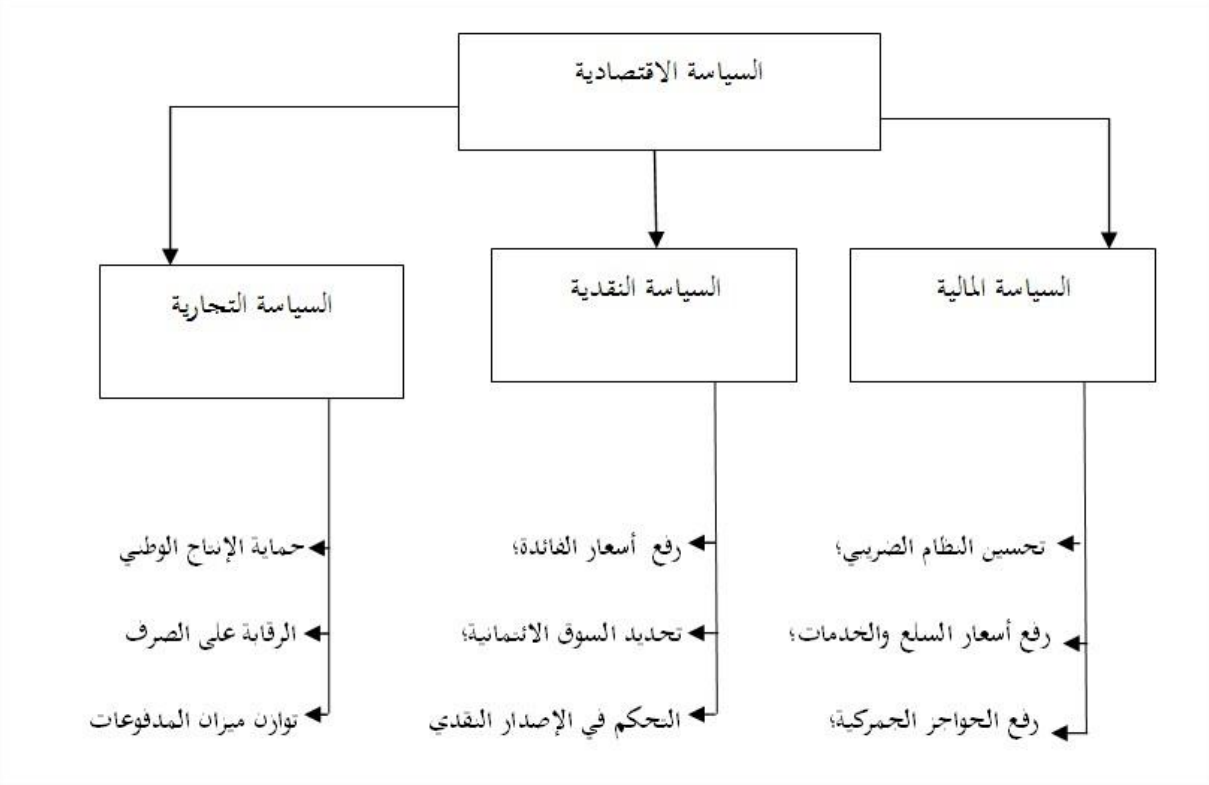

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على الكتاب وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية على سياسة الإنفاق الحكومي**،ص76.

1-**السياسة المالية**: هي تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية، ومنه كان الهدف الرئيسي حسب النظرية الكلاسيكية، يتمثل في ضمان التوازن بين الإيرادات والنفقات للمحافظة على الأمن والدفاع. وبعد الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الاقتصاد العالمي آنذاك. وبروز النظام الاشتراكي أصبحت السياسة المالية تلعب دورا أكثر مما كانت عليه، وتهدف إلى الحد من عجز الميزانية العامة للدولة، وذلك عن طريق عدة أدوات منها: [1]

[1]-بغداد كربالي، **نظرة عامة التحويلات الاقتصادية**، مجلة علوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر في جانفي2005،ص8.

-تحسين النظام الضريبي وذلك بتنوع الضرائب المباشرة وخاصة الضرائب على المشتريات، سواء للحد من الطلب أو زيادته.

-رفع أسعار المنتجات والخدمات، وإزالة الدعم عن أسعار السلع.

-رفع الحواجز الجمركية على المنتجات بغية الرفع من القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

2-السياسة النقدية: تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود الإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القدرة الشرائية للمجتمع، ولهدف من زيادة القدرة الشرائية هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة وبالعكس يؤدي تخفيض القدرة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج، وأهم الأدوات التي تتدخل بها وهي:[1]

- أسعار الفائدة؛

- تحديد السقوف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي؛

- التحكم في الإصدار النقدي وترشيده؛

3-السياسة التجارية: تتمثل السياسة التجارية في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف محددة.كما يوجد للسياسة التجارية أدوات نذكر منها:[2]

-الرقابة على الصرف؛

-التوازن في ميزان المدفوعات؛

-اتفاقيات تجارية الدفع وحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية؛

- الإعانات ونظام الحصص؛

-ترخيص الاستيراد والتصدير؛

---

[1]- بغداد كربالي، **مرجع سبق ذكره**، ص8.

[2]- مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في التحقيق الاقتصادي –حالة الجزائر من1990 إلى2004**- ،أطروحة دكتوراه،كلية علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر2006/2005، ص43.

-الرسوم الجمركية؛

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول لسياسة المالية.

إن السياسة الاقتصادية تشمل على مجموعة من السياسات التي تعمل منها على تحقيق التوازن عند مستوى العمالة الكاملة غير المصحوب بارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالطبع فهذا الهدف ليس بالإمكان الوصول إليه تلقائيا دون اللجوء إلى سياسات أخرى. ومن هذا الباب سوف نحصر بحثنا حول السياسة المالية.

المطلب الأول: تعريف وتطور السياسة المالية.

لقد تطورت السياسة المالية بتطور الدولة من الحارسة إلى متدخلة، واستخدمت السياسة المالية كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية.

أولا: تعريف السياسة المالية.

تعرف السياسة المالية كالتالي"هي تلك الدراسة التي تهتم بدراسة الأمور المالية المتعلقة بالنشاطات الحكومية من نفقات وإيرادات للقيام بوظائف معينة من أجل التأثير على الواضح الاقتصادي للدولة من خلال استخدام أدوات معينة، تهدف بالنهاية إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي وحل المشاكل الاقتصادية التي قد تواجه الدولة."[1]

وتعرف أيضا:"على أنها استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتنقه من عقائد في حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي."[2]

عرفت السياسة المالية كذلك" مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة من أجل النشاط المالي لها كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة خلال فترة زمنية."[3]

[1]- سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن2013،ص259.

[2]- رحمة نابتي، **النظام الضريبي بين الفكر المالي والفكر المالي الإسلامي– دراسة المقارنة–** ،مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة2، الجزائر2014/2013، ص3.

[3]-عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر2003،ص43.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج تعريف السياسة المالية" هي ذلك الأسلوب أو البرنامج الذي تتبعه الحكومة للتأثير في الاقتصاد والمجتمع بهدف المحافظة على الاستقرار العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة وذلك بواسطة استخدام الإيرادات والنفقات العامة والدين العام."

ثانيا: تطور السياسة المالية.

إن دور الدولة قد تطور عبر مراحل مختلفة على النحو التالي:[1]

1**–السياسة المالية المحايدة:** ويطلق مفهوم (الدولة الحارسة) ولقد ساد مفهوم السياسة المالية المحايدة في القرن السابع عشر والثامن عشر عندما سادت أفكر النظرية الكلاسيكية التي كانت تقوم على أساس ترك النشاط الاقتصادي لأفراد تدخل الدولة في:

أ– أن وظيفة الدولة تقتصر على توفير الأمن والحماية والعدالة والدفاع ولا مانع من إقامة بعض المرافق العامة، أي أنها تحرس النشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها.

ب– أن مبدأ المالية السائدة هو مبدأ (الحياد المالي) أي الإيرادات التي يمكن الحصول عليها، الوفاء بالتزامات الدولة لأداء وظيفتها دون الحصول على أكثر من ذلك.

ج– أن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو أحداث التوازن المالي فقط وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي بتحقق من خلال يد خفية توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع.

2**– السياسة المالية المتدخلة:** اتضح مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ضرورة التخلص من مفهوم المالية المحايدة، وانتشر بدلا عنها مفهوم المالية (الدولة المتدخلة) خاصة بعد أن سادت العالم الأزمة الاقتصاد الكبرى(الكساد العالمي عام 1929) في نفس الوقت الذي برزت فيه نظرية اقتصادية (النظرية الكنزية) تقوم على أساس ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإقامة بعض المشروعات التي تحرك النشاط الاقتصادي من الركود الاقتصادي الذي قد يحدث في أوقات. معينة حيث يتم تحريك هذا النشاط من خلال الاتفاق العام باعتباره المحرك للنشاط الاقتصادي أي:[2]

[1]– عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مبادئ الاقتصادية والمالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن2012، ص226.

[2]_عبد الغفور إبراهيم أحمد، **نفس المرجع**، ص226-227.

أ- أن وظيفة الدولة تغييرات حيث أصبح لها دور متزايد في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل الأمن والحماية والعدالة وإقامة المرافق التقليدية.

أن مبدأ المالية العامة السائدة هو (التخلي عن الحياد المالي) وإحلال (المالية الوظيفية) المحلية الذي يقر بضرورة تحديد الإنفاق العام المطلوب أولا والذي يحقق أهداف أكثر من الهدف المالي فقط. ولا مانع أن يتحدد إنفاق أكبر من الإيرادات العامة، وبالتالي من المسموح به حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، تستطيع الدولة تمويله بالقروض أو غير ذلك.

ب- أن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي، وأيضا إحداث التوازن الاقتصادي، التوازن الاجتماعي من خلال التدخل لإنهاء حالة الانكماش أو معالجة التضخم وإعادة توزيع الدخل.

ونفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي قد ازداد بصورة كبيرة للغاية أو بالتالي أصبحت المالية الدولية ذات وزن كبير.

3- **السياسة المالية الاشتراكية**: ويطلق عليها(السياسة المالية المنتجة) أنه مع ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي السابق عام 1917، وازدهار المفاهيم الاشتراكية والنزعات نحو التأميم وغيرها، بدأ بنتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية الذي لم يتكيف بمجرد التدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بل تعدى ذلك إلى ملكية واسعة لوسائل الإنتاج وأصبحت الدولة تنتج جنبا إلى جنب عم الأفراد وبدرجات مختلفة حسب درجة الاقتراب من الاشتراكية، حتى أصبح نموذج الدولة الاشتراكية يقترب من سيطرة تكاد تكون على وسائل الإنتاج أي:[1]

أ-أن وظيفة الدولة تغيرات بحيث أصبحت لها السيطرة الكاملة بين النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من المجتمعات، اختفى في هذا النموذج النشاط الفردي.

ب-أن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة والتخطيط الاقتصادي الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزء لا يتجزأ من نشاطها الاقتصادي والذي يرتبط ارتباطا كاملا بالتخطيط الاقتصادي القومي وتوزيع الدخل القومي وإعادة توزيعه وتوجيهه نحو مختلف استخداماته.

[1]- عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص228-229.

ج-أن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينهم، وهي هدف إحداث التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي، والتوازن العام.

لابد أن نشير هنا أن الكثير من الدلائل الحالية توضح أن هناك مراجعة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي في كل المجتمعات تقريبا بالشكل الذي يجعلها تتجاوز السلبيات السابقة وصياغة مفهوم جديد لدورها في النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية.

وتستخدم السياسة المالية عدة أدوات ونذكر منها مايلي:

أولا:النفقات العامة: وسوف نتعرض إلى أهم ما جاء فيها من تعريف وعناصرها وكذلك تقسيماتها والآثار المترتبة عليها.

أ-تعريف النفقة العامة:"هي مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سداد الحاجة عامة، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم العامة ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة."[1]

ب-تقسيم النفقات العامة: من الطبيعي أن يزداد تنوع النفقات العامة بازدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة، وعليه تقسم كمايلي:

1- **التقسيمات النظرية للنفقات العامة:**

أ- نفقات عادية ونفقات غير عادية: فالعادية هي التي تمول من إيرادات الدولة العادية (الضرائب، المداخيل، أملاك الدولة) وهي تلك التي تمول من الإيرادات غير العادية تتكرر بانتظام في الميزانية مثل: مرتبات الموظفين، نفقات الصيانة. والغير عادية (القروض) ولا تتكرر بانتظام في الميزانية مثل: نفقات إنشاء الطرق، الكوارث الطبيعية.

إذا كان هذا التقسيم يمكن السلطة من تقدير النفقات بصورة أقرب إلى الصحة إلا أن السياسة المالية الحديثة تعتبر كل إيرادات الدولة (عادية أو غير عادية)مخصصة في مجموعها لكل أوجه الإنفاق الحكومي وهو ما يتبين

[1]-عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسات المالية**، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت، لبنان2000، ص41.

بوضوح في المادة01/08 من القانون رقم84-17 المؤرخ في1984/07/07 المتعلق بقانون المالية المعدل والمتمم إذ ينص على أنه" لا يمكن أن يخصص أي إيراد لنفقة خاصة، توجه إيرادات الدولة دون تمييز لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة."[1]

2-**النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية:** النفقات الجارية تعرف بالنفقات التسييرية وهي النفقات لازمة لتسيير المرافق العامة وتتمثل في دفع الأجور للعمال و الموظفين ومصاريف الصيانة ، ويمكن أن تشمل كذلك نفقات إدارية ونفقات اقتصادية واجتماعية.

والنفقات الاستثمارية يقصد بها النفقات التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال للمجتمع ،ويمكن أن تكون في شكل الاستثمارات الجديدة في كافة الأنشطة الاقتصادية وكل النفقات الرأسمالية وكذا أقل النفقات التي تنفق من أجل زيادة المخزون من السلع.

3-**النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:** ويقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تقوم الدولة بمقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية ، كالمرتبات وأثمان المواد والتوريدات والمهمات لازمة لتسيير المرافق العامة التقليدية والحديثة. فالإنفاق الحقيقي يتمثل في استخدام الدولة للقوة الشرائية ينتج عنها حصول على السلع والخدمات والقوة العاملة فالإنفاق هنا يمثل المقابل أو ثمن الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها،فالدولة هنا تحصل على مقابل للإنفاق كما تؤدي إلى زيادة الدخل القومي زيادة مباشرة في الناتج القومي أي خلق أنتاج جديد.

أما النفقات التحويلية على عكس النفقات الحقيقية لا تؤدي لزيادة الدخل القومي بشكل مباشر بل تؤثر على قواعد توزيع هذا الدخل التي تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل القومي ولو بصورة غير مباشرة، فعلى سبيل المثال الدعم التمويني لبعض السلع الأساسية الذي تقوم به بعض الدول والذي يشكل مساعدة تقدم لذوي الدخل المحدود،لمواجهة أعباء المعيشة، يعتبر من النفقات التحويلية ويساهم بزيادة الدخل القومي بصورة غير مباشرة.[2]

فالإنفاق الناقل يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من طائفة إلى أخرى مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لبعض الأفراد وبمقتضى ذلك فإن النفقات التحويلية تنفقها الدولة دون اشتراط الحصول على مقابل لها في صورة سلع وخدمات من المستفيدين منها، ومن ثم فإنها لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر ، ومن أمثلتها الإعانات والمساعدات الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة التي تمنحها أو تقدمها الدولة للأفراد أو المشروعات

[1]-اعمر يحياوي، **مساهمة المالية العامة**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر2003، ص40.

[2]-هيفاء غدير غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، منشورات الهيئة العامة للكتاب، دمشق، سوريا 2010،ص20.

ومساهمة الدولة في نفقات التأمين الاجتماعي والمعاشات أي أن الدولة تهدف منها إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات.وهناك تقسيمات نظرية أخرى تتصل بالتقسيم الأخير مثل التمييز بين النفقات الإيجابية والنفقات السلبية مثل(النفقات العسكرية والنفقات المحايدة).[1]

2-التقسيمات العملية للنفقات العامة:

من الناحية العملية تختلف الدول في الأسلوب الذي تتبعه لتقسيم النفقات العامة فكل دولة تستخدم التقسيم العملي الذي يتلاءم مع ظروفها السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والمالية ، ويندرج تحت هذا التقسيم مايلي:[2]

أ-**التقسيم الوظيفي**: يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الوظائف التي تم الاتفاق عليها ليتسنى للدولة التعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها وقدرتها الإنتاجية لتقارنه مع مصاريف وإنتاجية القطاع الخاص وبعد ذلك يتم تخصيص اعتمادات الإنفاق العام وفقا للتكلفة ، هذا الأسلوب له مزايا منها معرفة مصاريف وإنتاجية إدارات الدولة المختلفة، التعرف على وظائف وتقدير النفقة المحددة لكل وظيفة إلى جانب المساعدة على اتخاذ القرار الصائب وإمكانية الرقابة السريعة.أما عيب هذه الطريقة فتكمن في أن الوظيفة في الحكومة تؤثر على باقي الوظائف وتتأثر وبالتالي تؤثر على جميع إدارات الدولة .

ب- **التقسيم الاقتصادي**: يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الأعمال والمهام المختلفة التي تمارسها دوائر الدولة شريطة توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية (زراعة، سياحة ، صناعة) ويؤخذ بالحسبان نفقات الدوائر الحكومية ونفقات التجهيز التي تزيد من الدخل القومي ونفقات التوزيع(تحول جزء من الدخل القومي من فئة لأخرى على شكل إعانات اجتماعية ومساعدات اقتصادية).

ج-**التقسيم الإداري** : يتم التقسيم على أساس الإدارات الحكومية التي تقوم بعملية الإنفاق مثل الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ضمن العمل الوظيفي لكل دائرة، وبعد ذلك يتم التقسيم داخل كل وحدة إدارية الأقل في التنظيم الإداري والأصغر فالأصغر والأسلوب المتبع أن تصنف النفقات إلى جارية ورأسمالية وقد نجد الموازنات الاستثنائية وملحق الموازنات، لهذا الأسلوب عدة مزايا منها سهولة المراقبة على حسن استخدام المال العام وسهولة اتخاذ القرار في تحديد حجم الإنفاق والإعداد للنفقات العامة في الموازنات المقبلة. أما عيوب هذا الأسلوب فتكمن في صعوبة حصر كلفة كل وظيفة حكومية وبالتالي صعوبة التنبؤ للعمليات الاقتصادية والمالية للدولة.

---

[1]- سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة والنفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية**، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر2003، ص27.

[2]- طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن2009، ص125.

ج- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

إن دراسة أثار للنفقات العامة في كونها تحمل أغراضا دقيقة، وبالتالي استخدامها كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ، أهم أثر النفقات العامة إشباعها للحاجات العامة كما أنها تؤثر على النشاط الاقتصادي في مجموعه عن طريق تأثيرها على الإنتاج والاستهلاك وإعادة توزيع الدخل الوطني[1].

1-أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني : تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعال حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب وتزداد أهميته بازدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الأفراد والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها، وبصورة أدق فالنفقات الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع والخدمات بينها وتتعلق النفقات التحويلية بطريقة تصرف المستفيد منها.

2-أثر النفقات العامة على الاستهلاك: تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة أكبر منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد ونستعرض لكل نوع من هذه النفقات على حدة.

أ-نفقات الاستهلاك الحكومي أو العمومي :يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو مهام ضرورية من أجل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية ألازمة للإنتاج العمومي أو لأداء الوظائف العامة والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والأثاث اللازم للمصالح الحكومية والوزارات.

3-أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل: لما كانت بعض الخدمات العامة تنتفع الطبقة الغنية فإن الإنفاق العام على هذه الخدمات وغيرها يعتبر نقلا للقوة الشرائية من ذوي الدخول الصغيرة ،وقد يبدو هذا منافيا للعدالة ولكن كيان الدولة يقوم على التضامن الاجتماعي بين أفرادها ،فإن الفقراء وان كانوا يستفيدون بخدمات يدفع الأغنياء نفقاتها فإن الأغنياء ما كان لهم أن يحصلوا على دخولهم الكبيرة لولا مساعدة الطبقات الفقيرة لهم سواء في العمليات الإنتاجية أو في استهلاك ما ينتجه هؤلاء.

[1]- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة(النفقات العامة، الإيرادات العامة،الميزانية العامة)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2008، ص100-103.

د –أدوات سياسة الإنفاق العام:بما أن الإنفاق العام ما هو إلا عبارة عن السلوك المالي للحكومة والذي يصبوا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف للمصلحة العامة والتي نخص منها:[1]

- **تخفيض أو زيادة الإنفاق العام**: وهذا كون استخدام حجم النفقات العامة يرتبط بحجم المشاكل التي يفرضها الاقتصاد الوطني من جهة وبالقيود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى ، وهي بهذا يمكن أن تزيد في الإنفاق العام بصفة غير إرادية كالحروب الأهلية والخارجية والنكبات مثلا.
- **إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام**:عادة ما تتم هيكلة النفقات العامة على النحو التالي :
  - نفقات الخدمات العامة
  - نفقات الأمن والدفاع.
  - نفقات الخدمات الاجتماعية .
  - نفقات الشؤون الاقتصادية .

ثانيا–الإيرادات العامة.

1–تعريفها:يقصد بالإيرادات العامة "كأداة مالية"مجموعة الدخول التي تحصل على الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي."[2]

2–مصادر الإيرادات العامة.

1– موارد الدولة من أموالها الخاصة (أموال الدومين): تطلق هذه الكلمة على كل ممتلكات الدولة سواء كانت مخصصة للاستخدام العام كالطرق أو أبنية الوزارات والموانئ والممتلكات التي لم تعد للاستخدام العام بل معدة للاستعمال الخاص ومثال ذلك الأراضي الزراعية والمشاريع الصناعية والتجارية والأوراق المالية التي تكون ملكا للدولة.

2– الرسوم: يعرف بصفة عامة بأنه" مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة أو لأي سلطة عامة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها الدولة أو السلطة العامة إليهم "ومن أمثلة ذلك الرسوم القضائية ورسوم التسجيل في الجامعة.[3]

3–الضرائب: تعرف الضريبة على أنها "اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقا لقدرتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة."

1–أنواع الضرائب:يقسمها كثير من مختصين في المالية العامة إلى قسمين، ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة.

---

[1]– محمود إبراهيم الوالي، **علم المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1987، ص36.

[2]– حمزة سيلام ،فاتح ولد بزيو، **مرجع سبق ذكره**، ص19.

[3]– طارق الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

أ–الضرائب المباشرة : وهي التي تقتطع مباشرة من الدخل أو رأس المال وتحصل هذه الضريبة عندما يتحقق الدخل مثل الضريبة على الدخلIRG، نظرا لتعدد مصادر الدخل فقد أصبحت الضريبة عليه ذات أهمية كبيرة في النظم الضريبية الحديثة فقد يكون المصدر من العمل أو من رأس المال أو منهما معا، وقد يكون العمل تجاريا أو صناعيا أو مهنة حرة وكل مصدر من هذه المصادر يدر دخلا يطلق عليها الدخل النوعي أو الفرعي.

2–الضرائب غير المباشرة:

وهي الضرائب التي لا تقل أهمية عن ما سبقها وتسمى بضرائب الإنفاق، نظرا لإخضاع النظم الضريبية الدخل للضرائب

فإنها كذلك أخضعت الإنفاق للضرائب، وتفرض هذه الأخيرة على الفرد عندما ينفق رأسماله أو دخله في سبيل تحقيق حاجة وعليه فإنها تفرض وتشمل جميع الضرائب التي تفرض على بيع السلع والخدمات.

د–الآثار الاقتصادية للضرائب: [1]

1- **أثر الضريبة على الاستهلاك** :تقوم الضرائب بالتأثير بصورة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بالنقصان، ويتحدد ذلك بحسب معدل الضريبة ، فكلما كان المعدل مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح. ويترتب على ذلك أما بالتأثر على حجم ما يستهلكونه من خلال أثره أي معدل الضريبة على مستوى الأسعار فالمكلفون وخاصة أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة يقل دخلهم مما يدفعهم إلى التضحية ببعض السلع والخدمات وخاصة الكمالية منها وبالتالي يقل الطلب عليها ، أما درجة مرونة الطلب على هذه السلع هو الذي يحدد إمكانية تأثرها بالضريبة فالسلع ذات الطلب المرن يتأثر استهلاكها بالضريبة أكبر من السلع ذات الطلب الغير مرن.

2–أثر الضريبة على الإنتاج : كما رأينا من قبل أثر الضريبة على الاستهلاك بالبلد خاصة أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة، هذا بدوره يؤثر في الإنتاج بالنقصان كذلك يتأثر الإنتاج نتيجة تأثير الضرائب في عرض وطلب رؤوس الأموال الإنتاجية ، فعرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على الادخار ثم الاستثمار ، كذلك فإن فرض الضريبة قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى فروع الإنتاج الأخرى قليلة العبء الضريبي مما يؤثر على النشاط الاقتصادي.

3–أثر الضريبة على توزيع الدخل:قد ينتج على الضريبة أن يعاد توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة،ويحدث هذا بالنسبة للضرائب الغير مباشرة باعتبارها أشد عبئا على الفئات الفقيرة،أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار.

[1]- محرزي محمد عباس، **مرجع سبق ذكره**، ص268.

أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبية تؤثر على نمط التوزيع فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في شكل نفقات تحويلية أو ناقلة بمعنى تحويل الدخول من طبقات اجتماعية معينة إلى طبقات أخرى دون أية زيادة في الدخل ، بحيث تستفيد منها الفئات الفقيرة فإن هذا يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخول.

هـ- القروض العامة : وهي مورد من موارد الدولة المالية وأداة تمويل الإنفاق العامة وهو دين يكتتب في سندات أفراد الجمهور أو المؤسسات المالية أو المصارف في داخل حدود الدولة المقترضة أو الأفراد والمؤسسات المالية والمصارف في الخارج أو الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية الدولية مع التعهد بسداد المبالغ المقترضة ودفع فوائد القرض وفقا لشروطه[1].

-الإصدار النقدي:هو أن تقوم الدولة بإصدار كميات جديدة من النقود تحت إشراف الجهات المخولة قانونا (البنك المركزي)وذلك بما يتلاءم مع احتياجات النشاط الاقتصادي.

2-أثار الإيرادات العامة: تختلف أثار الإيرادات العامة بحسب اختلاف أنواعها فحصول الدولة على الإيرادات العامة بواسطة الضرائب مثلا يترتب على أثار اقتصادية واجتماعية معينة. من الناحية الاجتماعية تتدخل الدولة بواسطتها لغرض تقليل التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية ، أما من الناحية الاقتصادية فهي وسيلة لتغطية النفقات العامة وكذا تحقيق سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا: الموازنة العامة:[2]

تعريف الموازنة :تعرف الموازنة العامة للدولة على" أنها القائمة التقديرية للمصروفات والإيرادات الحكومية عن فترة مالية مقبلة غالبا ما تكون سنة."

يمكن تلخيص أن الميزانية العامة ليست فقط أداة محاسبة بين الإيرادات والنفقات المستقبلية بل هي أيضا وثيقة الصلة بالاقتصاد ووسيلة لتحقيق الأهداف وتتميز بالخصائص التالية:

أ-الميزانية عامة التوقع : فهي بمثابة البيان لما تتوقع السلطة التنفيذية أن تنفقه وأن تحصله من إيرادات مالية خلال مدة قادمة حيث تقوم هذه السلطة بإجراء هذا التنبؤ أو التقدير قبل عرضه على السلطة التشريعية للمصادقة عليه وتعد الميزانية بما تتضمنه من بنود النفقات والإيرادات ومبالغها بمثابة برنامج عمل الحكومة في الفترة المقبلة.

[1]-محمد الينا، **اقتصاديات المالية العامة مدخل حديث**، الدار الجامعة، ط2، القاهرة، مصر2009، ص45.

[2]-حسين مصطفى، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، بن عكنون، الجزائر1992، ص75.

ب- **الميزانية عامة الإجازة** :وتعني ذلك أن السلطة التشريعية هي التي تختص باعتماد الميزانية أي الموافقة على توقعات الحكومة عن نفقات وإيرادات العام المقبل والترخيص لها بمواصلة تحصيل الإيرادات وصرف النفقات أما قبل التوقيع فتكون في حكم المشروع.

ج-الميزانية العامة تعبر عن أهداف الدولة الاقتصادية والمالية:فمختلف بنود محتويات الميزانية من إيرادات ونفقات تحدث أثار اقتصادية واجتماعية وكذا سياسية وبالتالي تعتبر الإطار العام الذي يعكس فيه اختيارات الدولة لأهدافها من جهة وأدائها للتحقيق من جهة أخرى.

المطلب الثالث: أهداف وآلية عمل السياسة المالية.

للسياسة المالية أهداف تحقيق من خلالها عملها، وكذلك هناك آليات تعمل بها في حالة الكساد أو التضخم.

أولا: أهداف السياسة المالية:

السياسة المالية كغيرها من السياسات لها عدة أهداف ونذكر منها مايلي:[1]

1-**التوازن المالي**: ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه كأن تستخدم القروض إلا للأغراض الإنتاجية، وأن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يتلاءم مع حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويتلاءم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية.

1-**التوازن الاقتصادي**: ومعنى التوازن الاقتصادي هو الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاعين الخاص والعام معا للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن. ويتحقق التوازن بين القطاع الخاص والعام عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة، والعامة معا إلى أقصى حد مستطاع. أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

1- **التوازن الاجتماعي**: ويقصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته، لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإجادة طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد.

2- **التوازن العام**: وهو التوازن بين مجموعة الإنفاق العمومي (نفقات الأفراد للاستهلاك، والاستثمار، بالإضافة إلى الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني. ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من الطرق من بينها الضرائب، والقروض، الإعانات، الإعفاءات والمشاركة مع الأفراد تكوين المشروعات.

ثانيا: آلية عمل السياسة المالية:

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الركودية، والفجوة التضخمية

[1]-سعاد سالكي، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة حالة بعض دول المغرب العربي**، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر2011/2010، ص20.

وتتجلى آلية عملها في:

1-حالة الكساد الاقتصادي :وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، ومما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية و وجود بطالة بأنواعها .وفي هذه الحالة فان الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه، ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية.[1]

أ-زيادة مستوى الإنفاق العام :والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة(سلع، وخدمات)، أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل الأفراد . وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب، وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل.

ب-كما قد تلجا الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق العام، أو أعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل ألتصرفي؛ لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل ألتصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار؛ وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي.

ج-وقد تستخدم الحكومة الاثنين معنا أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وذلك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد.

يبين الشكل التالي كيفية معالجة السياسة المالية التوسعية للكساد من خلال الرسم البياني الموالي:

[1]-أحمد الأشقر،**الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن2002، ص189.

الشكل رقم(1-5): يوضح السياسة المالية التوسعية.

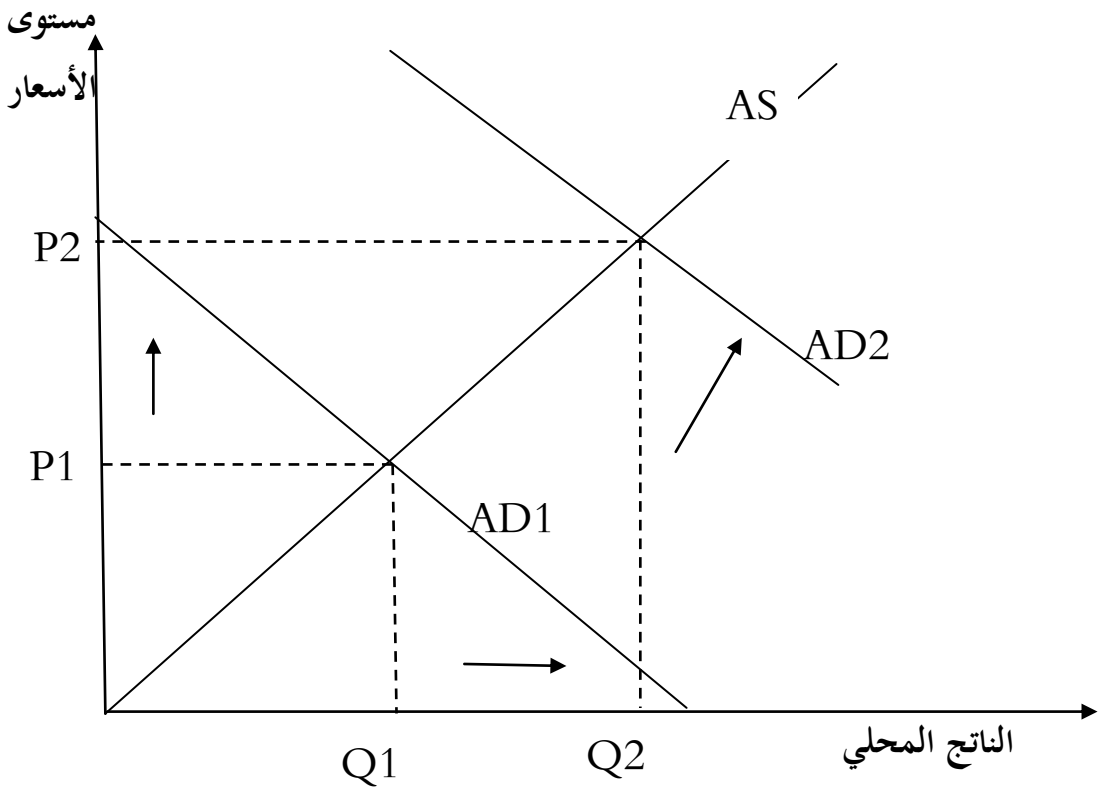

المصدر: هيثم الزغبي، **حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1 ، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن2000 ، ص205

حيث أن:

AS: العرض الكلي.

AD 1: الطلب الكلي قبل إتباع سياسة توسعية.

AD2: الطلب الكلي بعد إتباع سياسة توسعية.

2-حالة التضخم في الاقتصاد: والمتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار . و يتمثل دور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية، وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على[1]

- تخفيض مستوى الإنفاق العام :والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك

[1]-احمد الأشقر، **مرجع سبق ذكره**، ص190.

مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي ، مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.

- رفع مستوى الضرائب :مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي، وبالتالي تخفيض الطلب .ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.
- المزج بين الحالتين :أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم و يبين الشكل التالي السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم من خلال الرسم البياني:

الشكل رقم(1-6): يوضح السياسة المالية الانكماشية

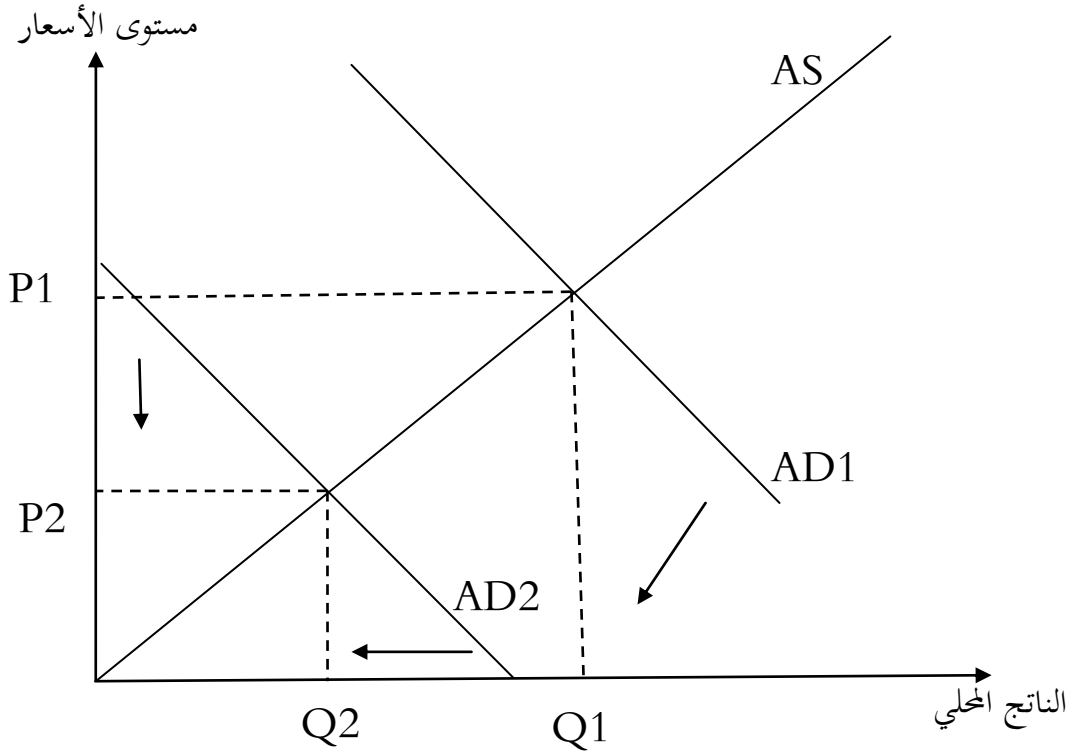

المصدر :هيثم الزعبي، حسن أب والزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص**20** .

يوضح الشكل رقم (1-6): كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، وتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع AD1 إلى AD2 وخفض الأسعار من P1 إلى P2 وبالتالي تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

ولا يمكن للسياسة المالية أن تقوم بدورها ما لم تكون حكيمة أو رشيدة، وهناك عدة عوامل تحدد السياسة المالية في الدولة

المبحث الثالث: مقارنة السياسة المالية بالسياسة النقدية.

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة النقدية، التي يتم التخطيط لها في البنك المركزي، بهدف إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة ومعالجة الإختلالات التي تمس الاقتصاد، وتستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كما توجد علاقة بينها وبين السياسة المالية.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأهدافها.

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف السياسة النقدية وأهدافها.

أولا: تعريف السياسة النقدية.

وتعرف السياسة النقدية على أنها:" مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية، بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها الحكومة."[1]

وتعرف كذلك: على أنها" هي العملية التي تهدف إلى تنظيم كمية النقود المتوفرة في الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية." [2]

وتعرف أيضا: على أنها"هي الإجراءات التي يتم تخطيطها بواسطة النقدية في المجتمع بهدف إدارة المعروض النقدي وتحديد أسعار الفائدة لتحقيق التوظيف الأمثل دون حدوث ضغوط تضخمية."[3]

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص:" الطريقة أو الطرق التي تتبعها السلطات النقدية في الدولة والمتمثلة بالبنك المركزي لتوجيه كمية النقود في التداول إلى التوسع أو التقلص قصد الوصول إلى هدف من أهداف السياسة النقدية ".

ثانيا: أهداف السياسة النقدية: تعتبر السياسة النقدية جزء من النظرية الاقتصادية المعاصرة، تهدف في واقع إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر بعض منها على سبيل:[4]

---

[1]- أحمد زهير شامية، مصطفى حسين، **مدخل إلى الاقتصاديات النقود و المصارف**، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب، سوريا2007، ص308.

[2]- سلام عبد الكريم، **السياسة المالية في التاريخ الاقتصاد الإسلامي –دراسة لعصر صدر الإسلام والدولة الأموية**–، مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1 عمان، الأردن2011/2010، ص37.

[3]-وحيد مهدي عامر، **السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعة، ط1، إسكندرية، مصر2010، ص233.

[4]- سلام عبد الكريم،**مرجع سبق ذكره**، ص38-39.

1- التدخل المباشر والفوري في تحديد العرض من النقود وكذا وسائل الائتمان من خلال التأثير في كمية النقود المتداولة عبر مجموعة إجراءات وأدوات، كأن يتدخل البنك المركزي في رفع تكلفة القروض الممنوحة للجهاز المصرفي باستخدامه لآلية سعر الخصم، ورفع نسبة الاحتياطي القانوني المفروض على البنوك التجارية وغيرها من الوسائل المستخدمة .

2- التأثير في مستوى القدرة الشرائية في الاتجاهين التضخمي والانكماشي بمعنى تحقيق مستويات مقبولة من القدرة الشرائية تمتاز بنوع من الإستقرارية لتحقيق رضا كل الأطراف الاجتماعية على مستوى الاقتصاد.

3- السعي إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة أساسا في رفع معدلات الإنتاج وتحقيق مستوى مقبول من الاستثمار ضمانا لتحقيق عال من التشغيل في إطار الاقتصادي.

4- مراقبة وحصر كل الظواهر التضخمية في إطار الاقتصاد الوطني، ونقصد بالظواهر التضخمية كل زيادة في كمية النقود المتداولة التي تتناسب في زيادة المستوى العام للأسعار.

المطلب الثاني:أدوات السياسة النقدية:

تتمثل أدوات السياسة النقدية في مايلي:

أ –الأدوات الكمية :هناك عدة أساليب كمية تستخدمها السلطة النقدية ويمكن تلخيصها في الآتي:[1]

–سعر إعادة الخصم :يستخدم للتأثير على كلفة الموارد التي تحصل عليها البنوك من البنك المركزي، وكلفة القروض التي تقدمها هذه البنوك لعملائها.

–عمليات السوق المفتوحة :هي دخول البنك إما بائعا أو مشتريا بالأوراق المالية الحكومية والخاصة، و ذلك بهدف التأثير على حجم السيولة لدى البنوك، بما يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي.

– سياسة الاحتياطي الإلزامي :هو نسبة من الاحتياطي التي يجب على البنوك التجارية التي تحتفظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع، وتتحكم فيها حسب الوضع الاقتصادي السائد.

ب– الأدوات النوعية :ومن أهم الأساليب المباشرة التي تستخدمها السلطات النقدية لتوجيه الائتمان توجيها ينسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة نذكر ما يلي [2]:

–تأطير الائتمان :هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف القروض.

---

[1]– هيل عجمي، جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود و المصارف**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن2009، ص262.

[2]– أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود و المصارف**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن2008 ، ص 191.

-استخدام أساليب للإغراء (الإغراء الأدبي) من خلال منح المصارف تسهيلات معينة، بهدف توجيه المصارف باتجاه الائتمان. سلوك معين، كالمزايا المالية السخية التي تقدم للمصارف، بالإضافة لاستخدام أساليب الرقابة على الائتمان

المطلب الثالث :فعالية السياسة المالية بالمقارنة بالسياسة النقدية

الواقع أنه لكل من السياستين المالية والنقدية مجال تأثيرهما وأدواتهما الخاصة. فمجال تأثير السياسة النقدية يتمثل في سوق النقد، ومجال تأثير السياسة المالية هو سوق السلع والخدمات [1].

نحاول التعرف على فعالية السياسة المالية بالمقارنة مع السياسة النقدية، إذ أن السياسة النقدية عبارة عن تلك البرامج أو الإجراءات التي تعتمدها السلطات النقدية بهدف تنظيم النقد في المجتمع تحقيقا للأهداف المرغوبة للدولة.

ونقصد بفعالية السياسة المالية مدى قدرة السياسة المالية على التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي ومواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية ، وهناك وسائل تستعملها السياسة المالية من اجل بلوغ هذه الأهداف والتأثير في مجمل النشاط الاقتصادي وتواجه بها المشكلات والأزمات، حيث تختلف أهمية السياسة المالية ود ورها في النشاط الاقتصادي حسب اختلاف النظام الاقتصادي السائد وحسب مستوى التطور .تختلف السياسة المالية في المجتمعات المتقدمة، في أهدافها وأهميتها، عنها في الدول النامية التي يتمثل هدفها الأول في النمو.

هذا يؤدي إلى وجود اختلاف في فعالية السياسة المالية في الاقتصاد الصناعي والاقتصاد النامي، نتيجة الاختلاف في الطرق التي يمكن بها معالجة المشكلات والأزمات الاقتصادية .ففي حالة الكساد الاقتصادي تقوم الحكومة بتنشيط الطلب الكلي من خلال استعمال الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وعن طريق استعمال الإنفاق والضرائب معا؛ وهو ما يمكن أن يفعل مبدأ مضاعف الميزانية .ففي حال استعمال الدولة الإنفاق الحكومي من أجل التأثير على الطلب، وهذا بفرض ثبات الضرائب، نلاحظ زيادة في الطلب الكلي يوضحها الشكل التالي:

[1]- محمد أريا الله، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار – حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير، علوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر03، الجزائر2011/2010، ص18-19.

الشكل رقم (1-7) يبين زيادة الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي

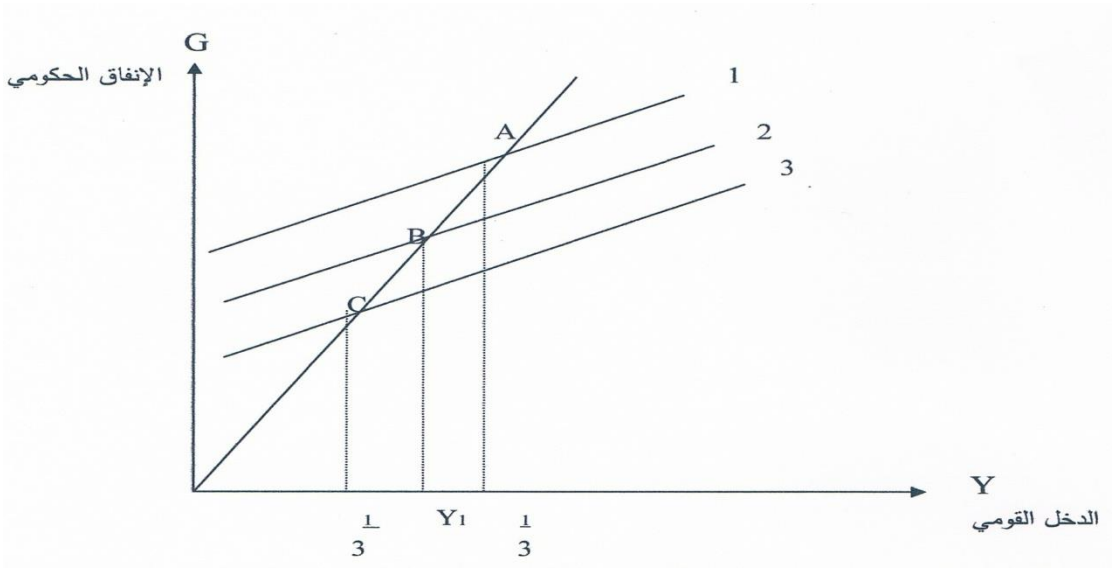

المصدر :ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظم النقدية ، عمان،زهران للنشر والتوزيع،2006 ، ص 455.

لقد نتج عن زيادة الإنفاق الحكومي، مع ثبات الضرائب، أي زيادة الإنفاق الحكومي الممول بمصادر أخرى خارج الضريبة زيادة مضاعفة في حجم الدخل القومي، وهي تمثل الزيادة الناشئة في الاستثمار وهو ما يعرف بأثر مضاعف الاستثمار الكينزي وتبين آثار الزيادة في الإنفاق الحكومي، الزيادة في الدخل القومي وهذا بانتقال المنحنى رقم(2) إلى الوضعية رقم (3) وهذا يعني أن الزيادة في الإنفاق الحكومي يترتب عنها زيادة حجم الطلب الكلي، ويترتب عنه نفس التأثير في المضاعف على الدخل القومي، وبالتالي يمكن الزيادة في الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي.

وتتمثل فعالية السياسة النقدية في مدى قدرتها في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي، وذلك من اجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها ومن أجل بلوغ هذه الأهداف تستعين السياسة النقدية بمجموعة من الأدوات تم ذكرها سابقا، وتختلف أهميتها ودورها في الحياة الاقتصادية بحسب طبيعة النظام السائد في المجتمع، وكذا حسب مستوى التطور الاقتصادي للمؤسسات فالسياسة النقدية في اقتصاديات الدول النامية تختلف من حيث الفعالية والأهمية عنها في الدول المتقدمة صناعيا وتنحصر فعالية السياسة النقدية عموما في مدى إمكانية استخدام أدواتها الكفيلة بضمان استقرار الأسعار ومعالجة الأوضاع الاقتصادية والنقدية غير المرغوب فيها.[1]

[1]-ناظم محمد فوزي الشمري، **النقود والمصارف والنظم النقدية**، زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن2006، ص435.

من خلال **هذا الجدول رقم (1-1): يوضح أهم نقاط المقارنة بين السياستين.**

السياسة المالية	السياسة النقدية
- تؤثر السياسة المالية على الدخول والإنفاق(الطلب الكلي) تأثيرا مباشرا وذلك من خلال تغير الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والضرائب والإعانات الحكومية. - تتسم السياسة المالية بما يعرف بالفارق الزمني لتحقيق فعاليتها لذا تحتاج لوقت أطول من السياسة النقدية. - تحتاج السياسة المالية وقتا في اتخاذ الإجراء من قبل السلطة المالية التي يجب عليها في معظم الأحيان الرجوع إلى اقتراح البرلمان في بعض الأحيان يتطلب الأمر إجراءات وتغييرات دستورية.	- تأثير السياسة النقدية على الدخول يكون بصورة غير مباشرة لأن الإجراءات و التدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية المتعلقة بتغيير حجم الائتمان. - السياسة النقدية تستغرق وقتا أقل وهذا راجع إلى مرونتها في اتخاذ التدابير والإجراءات النقدية من السلطات النقدية.

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على ناظم محمد الشمري،النقود والمصارف والنظم النقدية

ويمكن تصنيف الفترة الزمنية المحصورة بين توقيت تدخل السلطتين النقدية والمالية وتحقيق نتائج هذا التدخل نقديا وماليا في ثلاث أنواع:[1]

- **فارق الإدراك** :ويمثل الفترة الواقعة بين ظهور الحاجة إلى التدخل الحكومي من السلطتين النقدية والمالية للتأثير في النشاط الاقتصادي.
- **الفارق الإداري** :ويمثل الفترة المحصورة بين إدراك الحاجة إلى التدخل الحكومي وبين تنفيذ التدخل فعلا.
- **الفوارق الزمنية** :ويعرف بالفارق العملي، ويعبر عن الفترة بين تنفيذ التدخل الحكومي والنتائج الفعلية المحققة بفعل هذا التدخل.

يمكن أن تكون السياسة المالية أداة أكثر فعالية في مواجهة الكساد والركود الاقتصادي، مقابل فعالية السياسة النقدية في مواجهة الضغوط التضخمية.

[1]-ناظم محمد فوزي الشمري، **نفس المرجع**، ص464-466.

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن السياسة المالية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية، وان كانت هذه السياسة من أقوى السياسات فإنها لا تفي بالغرض إذا ما استخدمت بمفردها، وبمعزل عن السياسات الأخرى .لذلك وحتى تتم الاستفادة من هذه السياسة، وتحقيق الأهداف المحددة يجب أن يكون هناك نوع من التكامل بين كل من السياسات المالية والنقدية الأمر الذي يضمن تحقيق الأولويات وتوزيع أفضل للموارد الاقتصادية والمالية.

تختلف أهداف السياسة المالية من دولة إلى أخر بحيث تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعمالة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.وعليه السياسة المالية بعض النتائج:

- التوازن المالي باستخدام موارد الدولة على أحسن وجه كأن تستخدم القروض إلا للأغراض الإنتاجية، وأن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يتلاءم مع حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويتلاءم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية.

- تخفيض مستوى الإنفاق العام يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك الذي يؤدي إلى نقص الطلب الكلي يكبح مستوى الأسعار.

- رفع مستوى الضرائب يؤدي إلى تخفيض الدخل ، وبالتالي تخفيض الطلب .

يعتبر ميزان المدفوعات أهم مؤشر لتوضيح المكانة الاقتصادية لأي بلد في المحيط الدولي، وأهم سجل اقتصادي للحسابات الخارجية. وتنظيم العمليات بين البلدان في إطار التجارة الخارجية لابد أن تعداد سجيل بصفة دورية يبين جميع حقوق البلد وديونها الناشئة التي تمت بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة يتأثر هذا الميزان بعدة عوامل وسياسات من بينها السياسة المالية والنقدية التي تأثران بعدة أدوات وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: الإطار النظري لميزان المدفوعات.**
- **المبحث الثاني: اختلال وتوازن ميزان المدفوعات.**
- **المبحث الثالث: فعالية السياستين المالية والنقدية والإنفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي.**

المبحث الأول: الإطار النظري لميزان المدفوعات.

للدخول في العلاقات الاقتصادية الدولية لابد أن تعرف كل دولة، مدينة أو دائنة حقوقها والتزاماتها، وهذا بإعداد سجل تقدم فيه مالها وما عليها، ويأخذ هذا السجل مصطلح ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: تعريف وأهمية ميزان المدفوعات.

لقد تم تعريف ميزان المدفوعات من طرف الكثير من الخبراء، ولقد عرجوا على أهميته وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: تعريف ميزان المدفوعات

هناك أكثر من تعريف لميزان المدفوعات وذلك حسب عدة أوجه ونظريات من بينها:

تعريف صندوق النقد الدولي: هو سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما، وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو سبب هجرة الأفراد والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم[1].

ويعرف أيضا بأنه " بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات، والهبات والمساعدات الأجنبية، وكل المعاملات الرأسمالية، وجمع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة، أي أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه."[2]

[1] – شقيري نوري موسى، وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر ،ط1،عمان– الأردن2012، ص 188.

[2] –عمروش شريف، **السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات**، مذكرة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر2005، ص92.

ويعرف كذلك" أنه ميزان مدفوعات لأي بلد هو سجل محاسبي منظم الكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة."[1]

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن "ميزان المدفوعات هو سجل تدون فيه جميع المعاملات بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة واحدة".

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات

تكمن أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي:

أ-تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها الاقتصاد الوطني محل الدراسة واقتصاديات العالم الخارجي، فإذا توفرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية لإعطائنا مزيد من التفصيلات عن التطور الزمني والتحولات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد محل الدراسة[2] .

ب-ميزان المدفوعات بيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية، وهذا يسهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي[3].

ج-متابعة مدى تطور البيان الاقتصادي للدولة من ناحية تأثير التنمية الصناعية وزيادة الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي على التركيب السلعي لصادرات الدولة وإحلال الانتاج المحلي مكان الواردات وأيضا من ناحية تأثير دخول رأس المال على تنمية القدرات الانتاجية للاقتصاد.

يساعد السلطات المختصة للدولة في وضع السياسات الاقتصادية وتوجيهها بدقة كما يعتبر أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي[4].

[1]- محمد أمين بربري ، **سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة1990/2003** ، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية علوم الإنسانية والاجتماعية قسم علوم الاقتصاد، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر2005/2004 ، ص2.

[2]- سامي عفيف حاتم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية،ط1،مصر 2003، ص 91.

[3]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن دس، ص40.

[4]- عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر،ط1، عمان، الأردن2002،ص115.

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات

يشمل ميزان المدفوعات على مجموعة من الأقسام، وذلك حسب كل بلد واقتصاديات الدول ومن بين التقسيمات الشائعة التقسيم الذي يأخذ به صندوق النقد الدولي بحيث يتضمن ثلاثة أقسام رئيسية كما يلي:

أولا: حساب السلع والخدمات

يسمى هذا الحساب أحيانا" الحساب الجاري" وهو يقتضى لأثر تدفقات الموارد الحقيقة بين الاقتصاد الوطني والخارج، بما في ذلك خدمات عوامل الانتاج وتتعلق البنود الرئيسية لهذا الحساب بالمعاملات المنظورة(السلع) وغير المنظورة(الخدمات)[1].

1- المعاملات المنظورة(السلع):

وتشمل هذه العمليات صادرات وواردات الدولة من السلع وتسجل صادرات الدولة من السلع في الجانب الدائن من الميزان، إذ أنها تمثل إيرادات الدولة بينما تسجل الواردات في الجانب المدين من الميزان إذ أنها تمثل مدفوعات أو التزامات على الدولة[2].

والفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات يطلق عليه اسم "الميزان التجاري".

2- المعاملات غير المنظورة(الخدمات):

تشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج مثل: خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة.

[1]- محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، رأس النبع للنشر و التوزيع،ط1،بيروت، لبنان2010، ص159.

[2]- قطاف لويزة، **التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر** 2000-2013، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية- اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر2013 -2014،ص30.

ثانيا: حساب التحويلات

يتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج من خلال فترة الميزان بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد، ولا يترتب عليها دين أو حق معين يشمل هذا الحساب:

1- الهبات والتعريفات:

الهبات والمساعدات التي يقدمها الأفراد والحكومة إلى الأجانب تسجل في الجانب المدين، أما فيما يخص الهبات والمساعدات التي تحصل عليها الدولة أو الأفراد من الأجانب تسجل في الجانب الدائم[1] .

ثالثا: حساب رأس المال

يسجل في هذا الحساب حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية العالم التي ينشأ عنها تغيرا في مركز دائنية أو مديونية البلد الخارجية، وكذلك التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد، وذلك خلال الفترة التي يعد عنها ميزان المدفوعات والبنود التي نجدها في هذا الحساب هي رؤوس الأموال طويلة الأجل ورؤوس الأموال قصيرة الأجل.

1- **رؤوس أموال طويلة الأجل:** وتشمل رؤوس الأموال المحولة من أو إلى الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل، أي لمدة تزيد عن السنة فعندما يستثمر المقيمون في الخارج أي مدفوعات للأجانب هنا يقصد مدينا(-) في حساب رأس المال بميزان المدفوعات وفي مقابل هذه المدفوعات يحصل المستثمرون الوطنيون على حقوق مالية من الأجانب التي سوف تتحقق كمقبوضات نقدية في تاريخ لاحق عندما يتم تصفية الاستثمار، أما عندما يستثمر الأجانب في البلد أي توجه تدفق رؤوس الأموال للداخل، وهنا يقيد دائنا(+) في حساب رأس المال بميزان المدفوعات لأنه يتضمن مقبوضات نقدية بالنسبة للمقيمين وفي المقابل يحصل المستثمرون الأجانب على حقوق مالية على المقيمين[2].

2- **رؤوس أموال قصيرة الأجل:** في المعاملات التي تتم فيها التعامل خلال فترة زمنية طولها أقل من سنة مثل العملات الأجنبية، الودائع المصرفية، الأوراق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات، وتتسم هذه الاستثمارات عادة بسيولتها الفائقة وسهولة انتقالها بين الدول ولاشك أن هذه الاشكال من التحويلات الرأسمالية تشكل في النتيجة

[1]- حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية- بنوك وتأمينات، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر 2005،ص 08.

[2]- كامل البكري، **الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية للباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصرينابر2002،ص 218-220.

حقا أو دين للقطر على الخارج أو بالعكس، بمعنى قد تضيف أو تنقص من تلك الحقوق أو الديون للبلد بوحداته الاقتصادية المختلفة على العالم الخارجي[1].

رابعا: حساب عمليات التسويات الرسمية

ويشمل العمليات التي تباشر هيئات رسمية ومنها المصالح الحكومية والبنك المركزي والعمليات التي تقوم بها المؤسسات المصرفية وفي الدول التي تتبع أنظمة صرف مراقبة تندرج تحتها جميع الهيئات المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبي ويضم أيضا:

1- **رأس المال طويل الأجل:** ويظهر العمليات الخاصة بالقروض الحكومية والمعرفية وما تبشره الجهات الرسمية من تعامل في صكوك طويلة الأجل.

2- **رأس المال قصير الأجل:** ويشمل التغيرات الطارئة على الالتزامات والأصول مثل: أرصدة الخارج من العملة المحلية، والودائع في بنوك محلية، والقروض قصيرة الأجل الممنوحة لهيئات حكومية، الأرصدة الدائنة على نطاق اتفاقيات الدفع الدولية، والقروض التي يمنحها القطاع الرسمي.

3- **الذهب النقدي:** ويشمل التغيرات الطارئة على أرصدة الهيئات الرسمية والبنوك من الذهب زيادة أو نقصان، حتى ولو كان ذلك نتيجة عمليات داخلية بحتة لا يشترك فيها غير مقيم واحد[2].

خامسا: حساب السهو والخطأ

ويشمل الرصيد الصافي اللازم لتساوي الجانب الدائن مع الجانب المدين من ميزان المدفوعات، وقد تكون نتيجة لتغطية بعض النشاطات المالية غير المشروعة فيتم تصنيفها ضمن هذا الحساب من أجل إخفاءها[3].

[1]- جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر 2000، ص 49.

[2]- شقيري نوري موسى وأخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص196-197.

[3]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

ومن خلال ما سبق نلخصها في **الجدول رقم(2-2):يمثل عناصر ميزان المدفوعات.**

نوع الحساب	دائن (+)	مدين (-)	الصافي
أولا: حساب العمليات الجارية 1- الحساب التجاري: أ- حساب التجارة المنظورة(السلع) ب- حساب التجارة غير المنظورة(الخدمات) - النقل. - التأمين. - السياحة. - دخل الإستثمارات. 2- خدمات حكومية متنوعة. - هبات تعويضات. ثانيا: حساب العمليات الرأسمالية: 1-حساب رأس المال طويل الأجل - استثمار مباشر. - أوراق مالية. - قروض طويلة الأجل. - رؤوس أموال أخرى. 2-حساب رأس المال قصير الأجل. - الذهب. - أذونات مصرفية. - أذونات الخزينة. - قروض قصيرة الأجل. خطأ و السهو.			

المصدر :كريمة فرحي ، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر، الجزائر2013/2012، ص119.

ومن خلال الجدول السابق لخصنا وظائف ميزان المدفوعات في المخطط التالي:

الشكل رقم(2-8): يمثل هيكل ميزان المدفوعات

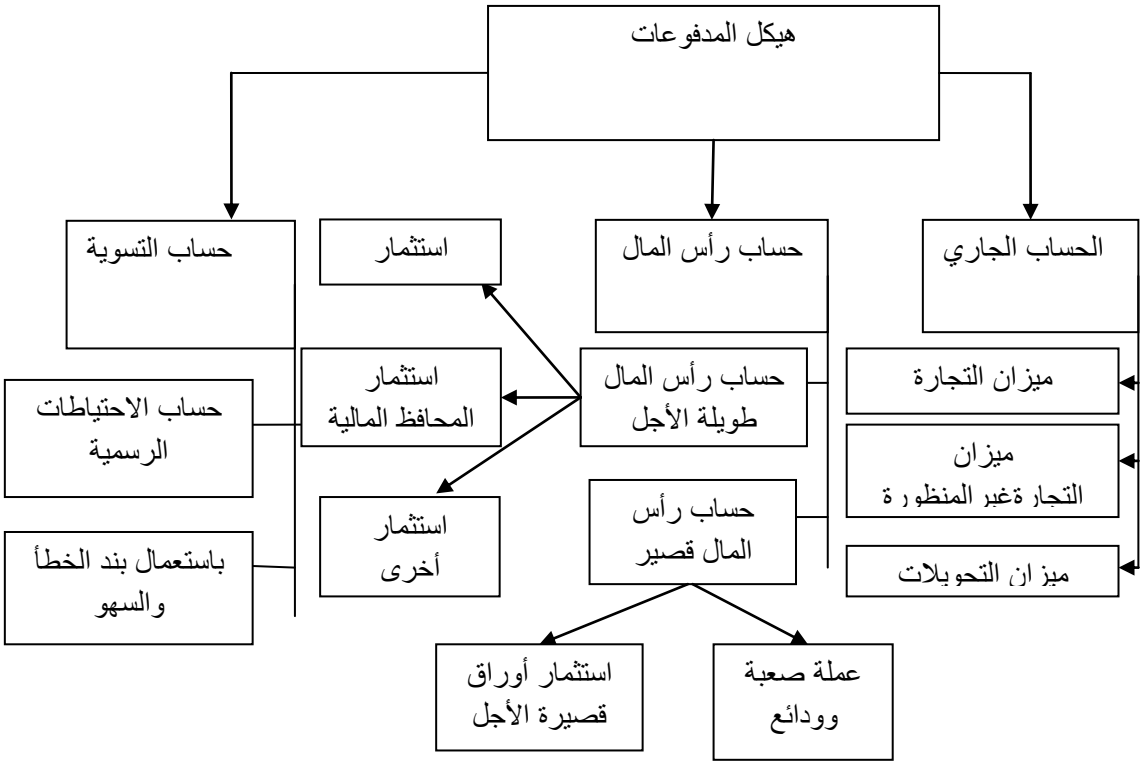

المصدر: حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر-**،رسالة ماجستير،كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2005/2004 ،ص220.

المطلب الثالث: وظائف ميزان المدفوعات و المؤشرات الاقتصادية.

يحظى ميزان المدفوعات باهتمام السلطات العمومية، والسبب في ذلك يرجع أساساً إلى أهميته القصوى في مجالات عديدة:[1]

أولا: وظائف ميزان المدفوعات:لميزان المدفوعات عدة وظائف نذكر منها:

أ-يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة وفق المعلومات التي يتيحها بشأن الوضع الدولي للبلد؛

ب- وفقا للعمليات المدرجة فيه يوضح أسس السياسة الاقتصادية، ومن ثم يساعد في توجيه دقة الأمور للدولة قيد الدراسة، نظراً لأنه في كثير من الأحيان ترتبط الإجراءات النقدية والمالية بحالة ميزان لمدفوعات؛

ج- تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد الدولي؛

د- توضح عناصره للدولة ما لها من حقوق وما عليها من التزامات اتجاه العالم الخارجي، ومن ثم تحديد دائنية أو مديونية الدولة لباقي العالم الخارجي؛

و- يسمح أيضا بتحديد طبيعة وبُعد العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم؛

هـ- يسمح بتتبع التغيرات في مركز الدولة، بالنسبة للتجارة الخارجية العالمية من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر سنوات متتابعة، وتساهم هذه المعلومات في تحديد السياسات التجارية الملائمة أخذاً بعين ر- الاعتبار نقاط الضعف والقوة في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني؛

ز- يعتبر كمرآة عاكسة لوضعية الاقتصاد الوطني اتجاه المستثمرين الأجانب؛

ومن ناحية أخرى يُظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملات الأجنبية، بالإضافة إلى الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة أو المناطق الجغرافية والنقدية بما يخدم السياسة الاقتصادية، هذا إلى جانب إمكانية التعرف على الوزن النسبي لقطاعات الإنتاج المحلية المختلفة في هيكل الاقتصاد الوطني وما تعكسه من قدرة الجهاز الإنتاجي للوفاء باحتياجات الدولة من سلع وخدمات.

[1]- محمد أمين بربري، **مرجع سبق ذكره**، ص4.

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات.

يمكن معرفة الوضعية الاقتصادية لبلد ما عن طريق تفقد وضعية عناصر ميزان مدفوعاتها، وهذا بفضل مؤشرات اقتصادية تستخرج أو تستنتج من أرصدة الموازين الفرعية التي رأينها سابقا.

1 – علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي:

لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:

$$Y = C + I + (X + M) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

حيث:

Y : الإنتاج من السلع مقيماً بالناتج الداخلي الخام (**PIB**) بسعر السوق في فترة معينة؛

C : الاستهلاك الداخلي الخاص والعمومي؛

I : الاستثمار الداخلي الخاص والعمومي؛

X : الصادرات من السلع؛

M : الواردات من السلع؛

من العلاقة (1) يمكن استنتاج مايلي:

$$Y - (C + I) = X - M \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

حيث:

$C + I$: يمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها بـ(**EL**) [1] ومنه:

$$Y - EL = X - M \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

[1] **Tahar benmerzouka et mongi safra**, " monnaie et finance internationale ", édition l'harmattan, paris 1994, p33.

$Y - EL$: يمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي.

$X - M$: يمثل رصيد الميزان التجاري.

فإذا حقق البلد في الناتج الداخلي $(Y - EL) > 0$، فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية مغطاة كلها بجزء من الناتج الداخلي الخام ويوجه الباقي منه (الفائض) إلى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحال $(X - M) > 0$.

أما إذا كان هناك عجز في تغطية الاستخدامات الداخلية $(Y - EL) < 0$، فإن البلد يلجأ إلى الاستيراد مما يفسر الرصيد السلبي للميزان التجاري وفي هذه الحالة $(X - M) < 0$.

أ- معدل التغطية[1]

وهو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع .

$$4 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots TC = \left(X/M \times 100\right)$$

هذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المائة (100)، فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداته.

ب- معدل التبعية

وهو عبارة عن نسبة الواردات (M) من السلع إلى الناتج الداخلي الخام PIB .

$$5 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots TD = (M / PIB) \times 100$$

وكلما كان هذا المعدل أصغر بكثير كلما كان هذا جيد، معناه أن هذا البلد ليست له تبعية وطيدة للخارج.

2 – معدل القدرة على التصدير

وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (X) إلى الناتج الداخلي الخام PIB .

[1] - **Tahar benmerzouka et mongi safra**, " monnaie et finance internationale ,op-cit,p33 .

$$TE = (X / PIB) \times 100 \quad \ldots\ldots 6$$

وكلما كان هذا المعدل كبيراً فإن ذلك يدل على أن البلد له قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير.

3 – معدل القدرة على سداد الواردات:

هذا المعدل يُقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أكبر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الآجال، ومن المستحسن أن لا يقل عن تسعين (90) يوماً أي (3أشهر)، وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (**RC**) إلى الواردات من السلع (M).

$$CPM = (RC/M) \times 360 \quad ; \textbf{ Par JOUR} \quad \ldots\ldots 7$$

4 – العلاقة بين العجز في الميزان الجاري والناتج الداخلي الخام:

يمكن قياس العلاقة بين رصيد العمليات الجارية والناتج الداخلي الخام بالعلاقة التالية:

$$\frac{BOC}{PIB} \times 100 \quad \ldots\ldots 8$$

حيث أن BOC : يمثل رصيد ميزان العمليات الجارية.

وعموماً إذا كان هذا المعدل يعادل (5%) فهو يعتبر عادياً حسب آراء الخبراء، أما إذا تجاوز (5%) فإن الوضعية الاقتصادية للبلد حرجة نوعاً ما، حيث أن احتياطات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة.

المبحث الثاني: اختلال وتوازن ميزان المدفوعات

وفقا لمبدأ المحاسبة يجب أن يكون كل من الجانب الدائن والمدين متعادلين لكن في ميزان المدفوعات هذا أمر افتراضي يمكن أن يكون اختلال. لذلك يجب معرفة معنى هذا الاختلال أسبابه وكيفية معالجته، وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف اختلال ميزان المدفوعات وأسبابه.

إن الخلل يكون في أقسام معينة من الميزان، وعادة ما يكون العجز في الحساب الجاري باعتباره من أكبر الحسابات، و الذي يؤدي عجزه إلى أضرار في الاقتصاد الوطني ، لذلك تستخدم السلطات في هذه الحالة السياسات النقدية و المالية لمعالجة الخلل و توجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل.

أولا تعريف اختلال ميزان المدفوعات

التعريف الأول:"الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان أي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى[1]".

التعريف الثاني: "نقصد بالاختلال حالة اللاتوازن بين مدفوعات الدولة و مقبوضاتها الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان. والاختلال معناه أيضا التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار[2]."

[1]- عمروش شريف، **مرجع سبق ذكره**،ص111-112.

[2]- حنان لعروق، **مرجع سبق ذكره**، ص32.

ثانيا: أسباب اختلال ميزان المدفوعات

هناك عدة أسباب تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات وهي:

1-التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:

وذلك لوجود علاقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى ذلك القطر، فإذا كان سعر الصرف العملة قطر ما أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي إلى ارتفاع أسعار سلع القطر ذاته من وجهة نظر الأقطار الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته، ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب إذ سيؤدي ذلك الى توسع الصادرات مقابل تقلص الاستيراد مما يؤدي الى حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته أيضا على أن الآثار المترتبة على تحديد سعر عملة القطر على موقف ميزان مدفوعاته تختلف عما إذا كان الميزان في حالة عجز أو فائض.[1]

2-تغيرات مستوى الدخول المحلية والعالمية:

من العوامل المؤدية الى اختلال ميزان المدفوعات لبلد ما هي التغيرات التي في الدخل، فزيادة مستويات الدخول في الدولة تعقبها زيادة في إنفاقها على الواردات، وبطريقة متشابهة يمكن القول أن زيادة مستويات دخول الدول الأخرى يؤدي الى زيادة الطلب على صادرات الدولة المعنية، كما أن انخفاض هذه الدخول يؤدي الى نتيجة عكسية.

3-تغيرات مستويات الأسعار المحلية والعالمية:[2]

يتجلى أثر الأسعار المحلية على ميزان المدفوعات من خلال حالات التضخم والانكماش التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني والتي من شأنها أن تحدث أثرا على كل من الطلب العالمي على الصادرات الوطنية، والطلب

[1]- كمال العقريب، **أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات –حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر2006/2005، ص46.

[2]- كمال العقريب، **نفس المرجع** ، ص47.

الوطني على الواردات الأجنبية، ومضمون ذلك هو أنه في حالة ارتفاع الأسعار محليا الأمر الذي ينعكس على انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية، وفي الوقت نفسه تصبح المنتجات الأجنبية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستهلك الوطني.

4-تغير الأرصدة النقدية:

تتعرض الأرصدة النقدية للنقصان أمام اشتداد حركة المضاربة في سوق الصرف الأجنبي، وهذا ما يؤدي الى تخفيض قيمة العملة الوطنية وفي هذه الحالة يضطر البنك المركزي بهدف حماية قيمة العملة الوطنية الى بيع العملات الأجنبية، وبالتالي سحب جانب من عرض النقود الوطنية المتداولة في السوق العالمية، وهذا ما يؤدي الى حدوث خلل في ميزان المدفوعات. والعكس صحيح أي في حالة اضطرار الدولة لسحب جانب من عرض العملات الأجنبية، إضافة الى ذلك ما قد تتعرض له رؤوس الأموال الوطنية من تحركات قصيرة الأجل هربا من عدم الاستقرار السياسي أو الخوف من انتشار الحروب، وفي هذه الحالة تواجه الدولة تيارا من التدفقات الرأسمالية الى الخارج.

بالإضافة الى الأسباب السابقة هناك أسباب أقل تأثيرا من أهمها:

أ-التغيرات في مستوى الحماية الجمركية وغير الجمركية.

ب-تغير المستوى التكنولوجي.

ت-التدخل الحكومي وذلك نتيجة استخدام أدوات السياسة الاقتصادية (نقدية، مالية).

ج-الظروف الطبيعية (الكوارث، الحروب).

د-تغير احتياطات الدول لسلع التنمية (السلع الوسيطة المستوردة).

المطلب الثاني: أشكال اختلال ميزان المدفوعات

وتظهر أشكال اختلال ميزان المدفوعات في عدة صور ونذكرها في ما يلي:

أولا: صور الاختلال

1-الاختلال في صورة العجز: هي الحالة التي تكون فيها مديونية المعاملات المستقلة تفوق دائنية هذه المعاملات، أي أن الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالتزاماتها، مثلا انخفاض الصادرات بالنسبة للواردات، مما يؤدي لانخفاض المقبوضات من الخارج. وانخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال كما يمكن قياس العجز إذا زادت البنوك الدائنة عن البنود المدينة في حساب الاحتياطات الرسمية للدولة، وهنا يكون مستوى معيشة الدولة أكبر من إمكانياتها وقدراتها الإنتاجية.

2-الاختلال في صورة فائض: يعتقد الكثير أن هذه الصورة هي ايجابية لكنها في الواقع تخفي في طياتها مشاكل لأن الفائض هو زيادة دائنة المعاملات التلقائية عن مديونيتها، وزيادة الحقوق عن الالتزامات الواجب الوفاء بها، بالاضافة الى وجود أموال عاطلة تكون في غير صالح الدولة، التي تعيش في مستوى أقل من مستواها الحقيقي لأنها لا تتمتع بكل ثرواتها. والإقبال الكبير على صادراتها يؤدي الى ارتفاع في أسعار المنتجات المحلية، حتى أنه قد يحدث تضخم داخلي ويواجه هذا الفائض باقراضات للخارج، أو زيادة الاحتياطات الرسمية.[1]

ثانيا: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

هناك عدة أنواع من الاختلال منها ما هو بين العجز، وما هو بين الفائض وتنقسم الى:

1-الاختلال المؤقت: وينقسم بدوره الى:

أ-الاختلال الطارئ (العارض): وهو الاختلال الذي ينجم عن حدث طارئ لا يعبر عن حقيقة الوضع الاقتصادي للبلد، كالعجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بآفة زراعية، وهو يحدث عادة في البلدان التي تعتمد صادراتها على بعض السلع الزراعية أو الموارد الأولية الأساسية.

[1] - حنان لعروف، **مرجع سبق ذكره**،ص32-33.

ب–الاختلال الموسمي: يظهر هذا النوع بصورة أساسية في الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة، فهي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج، أما في آخر العام فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول الى عجز.[1]

ج–الاختلال الدوري: يمس هذا النوع من الاختلال الأنظمة الرأسمالية في فترات الرواج والكساد وتنعكس أثارها على ميزان المدفوعات.

د–الاختلال الاتجاهي(طويل الأمد): هو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف الى مرحلة النمو، حيث تزداد الواردات زيادة كبيرة في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة وذلك بين الطلب المستمر على السلع الرأسمالية الوسيطة التي تحتاجها للنمو الاقتصادي، وهذا الاختلال يعالج عن طريق رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل.

هـ–الاختلال النقدي: يعتبر التضخم أحد أسباب اختلال ميزان المدفوعات فمن المعروف أن زيادة الدخول النقدية في دولة ما تولد طلبا متزايدا على الواردات كذلك ارتفاع مستوى الأسعار داخليا يشجع على التحول الى الواردات البديلة بسبب انخفاض أسعارها إذا ما قورنت بالمنتجات المحلية والطلب الأجنبي، بسبب ارتفاع الأسعار ينخفض الطلب على صادراتها أو قد يتحول الى المنافسة وكل هذا من شأنه أن يؤدي الى عجز ميزان المدفوعات.[2]

2–الاختلال الدائم(الهيكلي، البنيوي):

يرتبط هذا النوع من الاختلال بهياكل الإنتاج والدخل والتوظيف ويظل قائما حتى يتم إحداث التغيير الهيكلي في قطاعات الاقتصاد، وقد يسمى باسم الاختلال المزمن، والذي يظهر نتيجة مجموعة من التقلبات الهيكلية الطويلة الأجل.[3]

[1] – محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني،ط1، بيروت، لبنان 2010،ص178.

[2] – لويزة قطاف ، **التجارة الخارجية خارج المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر،2000–2013**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاديات المالية والبنوك ، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر2013–2014، ص36

[3] – شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن2012، ص208.

المطلب الثالث:أساليب معالجة ميزان المدفوعات.

يعتبر التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات أمر بديهي نظرا للعمل بفكرة القيد المزدوج إلا أن التوازن الحسابي ليس له دلالة اقتصادية وقد يخفي هذا التوازن ضعفا في الاقتصاد الداخلي للدولة ومعروف أن ميزان المدفوعات يشمل على نوعين من المعاملات إحداهما تؤدي إلى زيادة في رصيد الدولة أما الأخرى فتؤدي إلى نقص في رصيد الدولة لأنها عبارة عن مدفوعات للخارج وعدم التوازن بين هذه المعاملات تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات حيث سنتعرض في هذا المطلب إلى توازن واختلال ميزان المدفوعات.[1]

أولا: توازن ميزان المدفوعات

هناك نوعين من توازن ميزان المدفوعات هما:

1-التوازن المحاسبي:

يقوم ميزان المدفوعات على أساس محاسبي بسيط هو مبدأ ضرورة التوازن بين جانبيه إلا أن التوازن لا يعني ضرورة توازن بنوده (حساباته) المختلفة فقد يكون حساب العمليات الجارية أو حساب رأس المال غير متوازن وهكذا إذا حدث عجز أو فائض في إحدى حسابات ميزان المدفوعات فلا بد أن ينعكس ذلك على حساب آخر من حساباته .

فعلى سبيل المثال إذا زادت واردات بلد ما عن صادراته وأدى هذا إلى عجز الحساب التجاري فإنه لابد من سداد هذا العجز بالحصول على قروض أجنبية مما يخلق فائضا في حساب العمليات الرأسمالية.

وإذا حدث وكان مجموع حسابات الجانب الدائن يختلف عن مجموع حسابات الجانب المدين فإن هذا يعني أن الدولة استلمت شيئا دون أن تحدث تسوية له أو أن تكون هناك عملية حدثت فعلا ولم تندرج في الحسابات وهكذا عمليا يحدث هذا الاختلاف عادة ويوضع الفرق تحت حساب السهو و الخطأ وينشأ هذا الأخير من عدم قدرة المسؤولين على تتبع جميع العمليات التي تحدث في التجارة الخارجية .

ومن هنا نرى حتمية توازن ميزان المدفوعات وذلك لأن الدولة لا تستطيع أن تدفع للخارج أكثر مما تتلقاه أو تحصل عليه حاليا باستثناء قيامها بالسحب من احتياطاتها النقدية، عن طريق بيع بعض أصولها إلى الخارج، الاقتراض من الخارج أو تلقي الهبات و الهدايا كما أنها لا تستطيع الحصول على أكثر مما تدفعه للخارج بدون قيامها بزيادة احتياطاتها النقدية أو الأصول الأخرى أو تقليل التزاماتها اتجاه الأجانب أو تقديم الهدايا ومنح.

[1]- لويزة قطاف ، **مرجع سبق ذكره**،ص34-35.

2-التوازن الاقتصادي:

إذا كان التوازن المحاسبي هو تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المستقلة، فإن التوازن الاقتصادي يركز على حسابات معينة دون أخرى، كما يعني هذا التوازن الحالة التي يتساوى فيها الجانب الدائن بالجانب المدين في العمليات المستقلة ، ويقصد بالعمليات المستقلة كل المعاملات الاقتصادية التي تتم مع الخارج دون النظر إلى حالة ميزان المدفوعات أو توجيهه في اتجاه معين كالسعي وراء تحقيق التوازن فيه وتشمل هذه العمليات:

-جميع أنواع الصادرات و الواردات المنظورة والغير المنظورة قصد تحقيق رغبات المستهلكين.

-التحويلات من جانب واحد للتقليل من التفاوت في المستويات.

-حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تهدف إلى التملك وتحقيق الأرباح ونسب الفائدة المرتفعة.

-بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تبحث عن المضاربة أو تهربيها بدافع الحيطة والحذر. أما باقي العمليات فهي عمليات تسوية مشتقة من العمليات المستقلة الهدف منها هو توازن الجانب الدائن مع الجانب المدين ونذكر منها:

حركات الذهب لتسوية الميزان التجاري وزيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية أو استعمالها. حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية وفي حركة الأغراض النقدية.

ثانيا: معالجة ميزان المدفوعات:[1]

يحدث كثيرا أن تدع السلطات العامة في الدولة القوية السوق وشأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، لما يعنيه هذا السماح بتغير في مستويات الائتمان ودخول القومية وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأسعار واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، هي السياسة التي تعطيها الدولة الأولوية بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي في هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال توازن ميزان المدفوعات وفي هذا المجال يمكن التمييز بين السياسات المباشرة مثل الرقابة على الصرف والرسوم الجمركية، وبين السياسات غير المباشرة كتقديم الدعم أو الإعانات للصادرات، كما يمكن للدولة أن تلجأ إلى تخفيض سعر الصرف يعد كعلاج لميزان مدفوعاتها، ويرى الكثير من الاقتصاديين أن أي إجراءات تتخذ لعالج ميزان المدفوعات الجارية لدولة ما هي

[1]- http// www.startimes.com/F.aspx?,le 08-02-2016.

الإجراءات التي تتخذ لتخفيض الإنفاق وأما إجراءات تحويل الإنفاق بمعنى أنه إذا أريد تحقيق فائض ميزان المعاملات التجارية للدولة فلابد من اتخاذ إجراءات تخفيض فائض الإنفاق المحلي حتى يمكن خفض الواردات كذلك أن خفض الواردات كذلك عن خفض سعر الصرف يعد تغييرا في سياسة تحويل الإنفاق إلى سياسة تخفيض الإنفاق، وبتعبير أدق فإن سياسة خفض الإنفاق يتم عادة عن طريق التعريفات الجمركية ومراقبة الواردات ونظم الرقابة على النقد ودعم ائتمان المنتجين المحليين المنافسين.

أما سياسة تحويل الإنفاق فتتمثل في تحويل الإنفاق من الواردات إلى السلع المحلية، ووضع خطوط تصاعدية على الائتمان المحلية رغم أن هذه السياسة وحدها تؤدي إلى سوء مركز ميزان المدفوعات، ومن أجل الحصول على فرص أفضل للنجاح في إزالة عجز ميزان المدفوعات فلابد منه على الأقل أن يصاحب سياسة تحويل الإنفاق خفض كاف للإنفاق حتى تتمكن في التعديل من الميزان, وجدير بالذكر أن الدولة بتدخلها لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات ولو أنه يقصد أن يكون مؤقتا إلا أنه قد يكون تدخلا دائما ومهما في منع تدخل إلى قوى تلقائية تكون السبب في اختلال ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: فعالية السياستين المالية والنقدية والإنفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي.

تتدخل الدولة عن طريق أدوات السياسة الاقتصادية في التوازن الخارجي من خلال السياسة المالية والنقدية من أجل التأثير على ميزان المدفوعات.

المطلب الأول:فعالية السياسة النقدية:

يكون تدخل الدولة من خلال التحكم في عرض النقود والتأثير على التكلفة والمقدرة الائتمانية للبنوك التجارية، وذلك من خلال سياسات البنك المركزي الذي يقوم في حالة العجز الخارجي برفع تكلفة اقتراض البنوك التجارية أو ما يسمى" بميكانيكية سياسة النقود الغالية،"وهذا ما يؤدي بالبنوك التجارية بدورها إلى رفع تكلفة إقراض الأفراد والمشروعات لانخفاض قدرتها الائتمانية، وبالتالي انخفاض الطلب على القروض وانخفاض الإنفاق المتاح، ومن أهم السياسات التي يقوم بها البنك المركزي[1]:

أ –التغيير في سعر الخصم :وفق الحالة فإذا أراد أن يطبق سياسة انكماشية يقوم برفع سعر الخصم – وهو سعر اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي – وهذا ما ينعكس بارتفاع في أسعار الفائدة ويؤدي بالمستثمرين إلى تخفيض طلبهم للقروض في انتظار رجوع أسعار الفائدة إلى المستوى المطلوب، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري.

بالإضافة إلى أن الارتفاعات في أسعار الفائدة هي مؤشر للمستثمرين عن الوضعية الاقتصادية السيئة، وهذا ما يكبح استثماراتهم و يساعد على تخفيف الضغط التضخمي .كما أن هذه الوضعية تشجع الأفراد أكثر على الادخار للاستفادة من أسعار الفائدة وبالتالي تخفيض إنفاقهم الاستهلاكي.

إن انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية مقارنة بالأجنبية ويشجع الأفراد والمشروعات على استهلاك السلع المحلية بدلا من السلع الأجنبية، أي انخفاض الواردات، كما أن صادرات البلد تصبح تنافسية أكثر وتزيد في هذه الفترة .أما حساب رأس المال فإن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تدفقات رأسمالية أجنبية للداخل خاصة قصيرة الأجل ،لأنّها أكثر حساسية للتغيرات في أسعار الفائدة وبالتالي تدعيم الجانب الدائن لهذا الحساب.

[1]– حنان لعروف ،**مرجع سبق ذكره**،ص51.

ب–أدوات الأخرى [1]:بالإضافة لسعر الخصم يستطيع البنك المركزي التأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان وخفضها برفع الاحتياطي الإلزامي المفروض، فتقوم برفعه من أجل التخفيض من فائض السيولة لدى البنوك وتخفض هذا الاحتياطي في الحالة العكسية .أو قيامه بإصدار أوراق حكومية للبنوك والجمهور، بغرض تخفيض السيولة المتاحة للبنوك التجارية، وبالتالي عرضها للإقراض وهذا من خلال السوق المفتوحة .وقد تستعمل في أوقات الضرورة قيودا نوعية وتنظيمية للائتمان الممنوح.

وبالتالي فإن السياسة النقدية الانكماشية تساعد على تخفيض عرض النقود، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي(عن طريق المضاعف)، والإنفاق الكلي بما فيه الإنفاق على الواردات، مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات.

أما إذا كان الميزان فائضا، فإن السياسة النقدية تكون عكسية أي **توسعية** تعمل على توسيع الدخل والإنفاق الكلي، فيقوم البنك المركزي بخفض سعر الخصم وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة وزيادة القدرة الائتمانية في منح القروض .بالإضافة إلى تنامي طلب المستثمرين عليها وانخفاض المدخرات وتحولها إلى الاستهلاك الخاص .وبالتالي فإن زيادة العرض النقدي سينعكس على الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى تفضيل المنتجات الأجنبية على المحلية، بزيادة في الواردات .

-هو نسبة من الودائع الموجودة لدى البنوك التجارية يحددها البنك المركزي حسب أهدافه.

–وانخفاض للصادرات .أما على صعيد رؤوس الأموال، فإن أسعار الفائدة المنخفضة لا تشجع على دخول رؤوس الأموال الأجنبية بل تؤدي إلى خروجها، وكل هذا يخفف من حدة الفائض.

–لكن السياسة النقدية لم تكن استجابتها دائما مضمونة في الاتجاه المرغوب، وذلك لمحدودية الأساليب المستعملة، فعلى سبيل المثال زيادة سعر الخصم قد لا يؤدي إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري إذا كان المستثمرون متفائلون، فإنّهم يستمرون في الطلب على الاقتراض بغض النظر عن التكاليف، أو عدم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للداخل لتخوف الأجانب من الأوضاع الداخلية السائدة وذلك رغم ارتفاع أسعار الفائدة .أو قد يحجم المستثمرون عن طلب القروض رغم انخفاض أسعار الفائدة لتخوفهم من الحالة الاقتصادية أو تقديرهم السيئ لأرباحهم.

[1]-حنان لعروف ،**مرجع سبق ذكره**،ص51.

من خلال ما سبق نلخصها في الشكل التالي:

الشكل رقم(2–9): فعالية السياسة النقدية على ميزان المدفوعات.

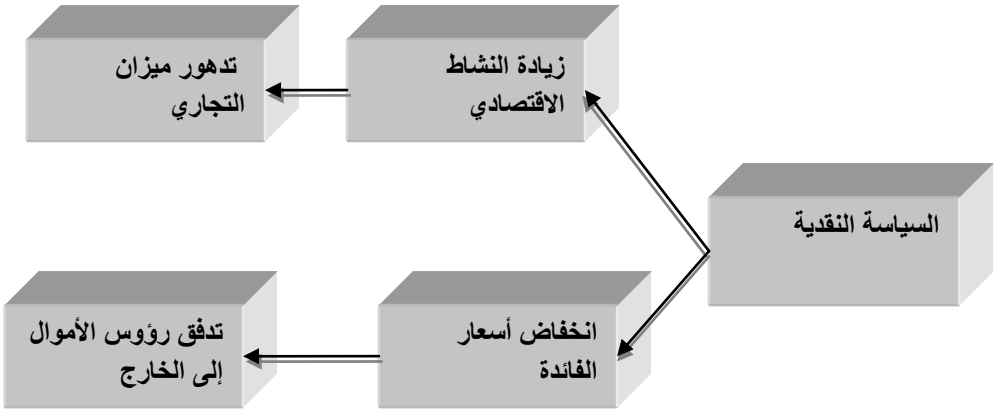

المصدر: من إعداد الطالبتان.

المطلب الثاني: فعالية السياسة المالية:

تتدخل السياسة المالية في ميزان المدفوعات بمايلي:[1]

هذه السياسة قد تكون انكماشية أو توسعية على حسب الاختلال الحاصل إذا كان عجز أو فائض، ويكون ذلك من خلال التأثير على الطلب الكلي للدولة، وما يترتب عنه من تغيرات في الدخل والإنفاق الكلي والأسعار .وقبل تفسير آلية عمل هذه السياسة تجدر الإشارة إلى أن السياسة المالية خاصة السياسة الانكماشية في عملها تعتمد على:

أ–مدى قدرة هذه السياسة على تغيير(زيادة أو تخفيض) الطلب الكلي على السلع والخدمات فكلما زادت هذه القدرة كلما أدى إلى (زيادة أو تخفيض) الواردات و(تخفيض أو زيادة) الصادرات. وهذا يتوقف على حجم المضاعفات(مضاعف كمية النقود، مضاعف الإنفاق الحكومي...الخ)، بحيث كلما كانت المضاعفات كبيرة كّلما أدت الإجراءات المالية إلى تغيرات كبيرة في الطلب الكلي.

[1]– حنان لعروف ،**مرجع سبق ذكره**،ص52.

ب –عملية تخفيض الطلب الكلي وتأثيرها في تحسين ميزان المدفوعات تتوقف على أهمية المعاملات الخارجية في الاقتصاد الوطني ككل، وكلما زادت نسبة مشاركة هذه المعاملات كلما كانت الفعالية كبيرة والعكس .لهذا نجد أن السياسة الانكماشية فعالة في الدول النامية للأهمية الكبيرة للقطاع الخارجي.

ج–يكون تدخل الدولة من خلال هذه السياسة بالعمل على تغيير الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص في الاتجاه الذي يخدم حالة ميزان المدفوعات .فتكون هذه السياسة انكماشية في حالة عجز في الميزان التجاري، وذلك بتقليص الإنفاق الحكومي والاقتصار فقط على النفقات الضرورية كالمتعلقة ببناء الهياكل الاقتصادية أو النفقات الاجتماعية .أو تقليص الإنفاق الخاص من خلال رفع الضرائب المباشرة على الأرباح وكبح الإنفاق الكلي بما فيها الإنفاق على الواردات، وبالتالي التخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

وقد تقوم الدولة بالتأثير مباشرة على أسعار السلع بفرض ضرائب جديدة ورفع تكلفتها وبالتالي سعرها، وانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين .ويمكن للدولة القيام بتخفيض الإنفاق الحكومي والخاص في نفس الوقت، أو كل واحد على حدا .بالإضافة إلى زيادة إيراداتها نتيجة للضرائب. أما إذا كانت الدولة تعاني من فائض في الميزان فهي تقوم بسياسة توسعية من خلال توسيع الإنفاق الحكومي وكذا زيادة الدخول والقدرة الشرائية للمستهلكين بتخفيض الضرائب أو إلغاء[1] بعضها، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الواردات وامتصاص الفائض وتقليصه. ونوضح فعالية السياسة المالية في الشكل التالي:

[1]– حنان لعروف ،**مرجع سبق ذكره**،ص52.

الشكل رقم(2-10): يمثل فعالية السياسة المالية في تأثير على ميزان المدفوعات.

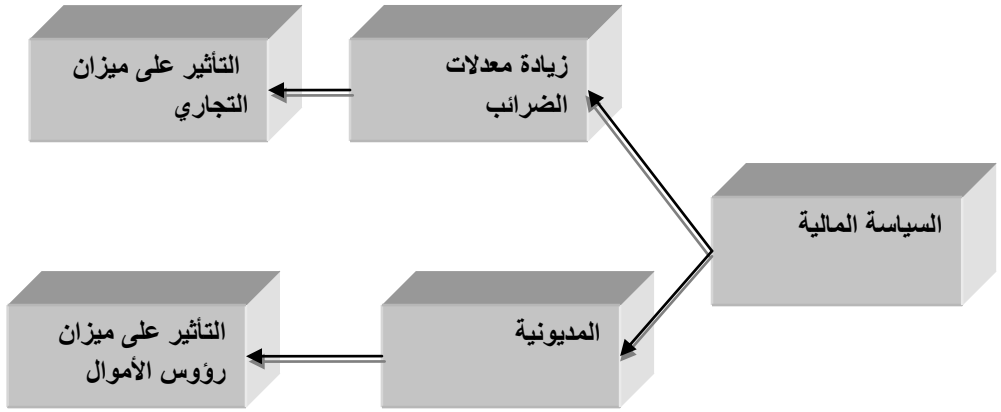

المصدر: من إعداد الطالبتان.

المطلب الثالث: الإنفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي

لقد عالجت العديد من الأفكار موضوع الكيفية المثلى لتدخل الدولة عن طريق سياسة الإنفاق العام لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات، وسوف نقتصر على جانب مهم وهو الآثار المحتملة التي قد تحدثها سياسة الإنفاق العام على الصادرات والواردات ،باعتبار أن الميزان التجاري هو الذي يعكس الصورة المثلى لميزان المدفوعات.

حيث يظهر تأثير النفقات العامة على الميزان التجاري بطرفيه الصادرات والواردات ، والدولة في إطار سياستها تسعى لتوجيه نفقاتها نحو زيادة الصادرات والتقليل من الواردات، لكن هذا الهدف يواجه عدة صعوبات وعراقيل بسبب تأثيرات عوامل خارجية متعددة، من هذا المنطلق سوف نتعرض إلى أهم الآثار المحتملة للنفقات العامة في جانب الصادرات والواردات[1].

أولا : آثار سياسة الإنفاق العام على الصادرات.

تعمل الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي عن طريق النفقات العامة على تشجيع صادرتها الوطنية ، وذلك من خلال ما تخصصه الحكومة ضمن الميزانية العامة من اعتمادات مختلفة يمكن إجمالها فيما يلي:

1-الإنفاق الجبائي:

في استعمل مصطلح الإنفاق الجبائي لأول مرة من طرف البروفيسورStanley Sorrey (1967) الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث عرفه على أنه" برنامج حكومي قائم على منح مساعدات مالية عن طريق إجراءات جبائية ، عوض تقديمها عن طريق نفقات عامة مباشرة" ، ومن جهته بين (أن الإنفاق الجبائي هو مستثنى من

[1] محمد بن عزة، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**،أطروحة دكتوراه،كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسير، تخصص مالية العامة،جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر2015/2014،ص183.

القاعدة العامة للتشريع الجبائي وإذا أمكن(Fiekozsky1980) الهدف من هذا الإجراء بلوغ تكلفة عقلانية تقريبية للتكلفة ذاتها الممنوحة عن طريق برنامج النفقات (Hockley 1992) المباشرة،كما أطلق على الإنفاق الجبائي مصطلح" الامتيازات الجبائية "حسب الإنفاق الجبائي أداة مهمة من أدوات سياسة الإنفاق العام غير المباشرة تتدخل الدولة لفائدة فئة معينة من المكلفين بالضريبة والذين تتوفر فيهم شروط محددة تندرج ضمن القوانين الجبائية والمالية وقوانين الاستثمار، تم هذه السياسة بتشجيع العرض من السلع والخدمات من خلال التركيز على تحسين ظروف العمليات الإنتاجية حيث تكمن الفكرة الرئيسية من هذه السياسة في تقليص الأعباء الجبائية على الإنتاج ومن ثم تشجيع الادخار والاستثمار وزيادة الإنتاج للحصول على نمو متزايد في مستوى الدخل الوطني . تتدخل الدولة من خلال هذه السياسة بعدة أوجه:

1-الإعفاء الكلي من دفع الضريبة.

2-التخفيض في معدلات الضريبة.

إن نجاح سياسة الإنفاق الجبائي تعتمد على توفر بعض العوامل سواء كانت مرتبطة بالإجراءات التحفيزية أو عوامل خارجية أخرى -المناخ الاستثماري -لذا فان المشرع الضريبي ملزم بالقيام بدراسة معمقة لكافة الظروف والأوضاع السائدة قبل منح التحفيزات ، من أجل إعطاء فعالية لهذه السياسة يجب احترام بعض الشروط.

2-الإعانات الموجهة للمستثمرين المحليين والأجانب[1]:

لقد أسهمت النظرية الكنزية في هذا من خلال الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق من أجل الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات . فمن خلال تركيز الإنفاق العام على الاستثمار الذي يساهم في رفع إنتاج البلد وذلك من خلال الإنفاق الجبائي والإعانات الموجهة للمستثمرين ، تساهم هذه الأدوات بدرجة كبيرة في رفع الإنتاج وبالتالي ارتفاع معدل التصدير مما يزيد من مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن تم الدخول الموزعة وسيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيراد مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

أ-إن هذه الإعانات تتعدد أشكالها وتختلف أهدافها بحيث تمنح بصورة مباشرة كإعانات التصدير وهي التي تمنحها بعض الدول للمصدرين بهدف مساعدتهم على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية ،وهذا من شأنه أن يرفع

[1]- محمد بن عزة، **مرجع سبق ذكره**، ص184.

من الإنتاج الوطني .بالإضافة إلى الإعانات الموجهة إلى المؤسسات الخاصة والعامة، فالأولى تهدف إلى تشجيع الإنتاج المحلي وتوجيه توظيف الأموال فيها ومن أمثلة ذلك الإعانات الموجهة لأصحاب المصانع لتوسيع الإنتاج وتحديث التجهيزات، أما الثانية والموجهة للمؤسسات العامة تهدف لتغطية العجز الحاصل في موازنتها وتأهيلها لاستعادة القدرة على المنافسة وتقديم أحسن خدمة عمومية للمواطن.

ب- لكن بالمقابل فإن الدول النامية تعاني من قلة نفاد سلعها إلى الخارج بسبب تعطل الجهاز الإنتاجي لهذه الدول، وفشل السياسات المتعاقبة بهدف تشجيع صادرتها إلى الخارج .وحسب تقرير التجارة والتنمية لسنة 2013 "الصادر عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" الأونكتاد "فإن معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها الدول النامية خلال سنة 2012 والتي تراوحت بين % 4.5 و 5% كانت ناتجة عن زيادة الطلب المحلي أكثر منه عن الصادرات، حيث أن الطلب الخارجي من الاقتصاديات المتقدمة، بالإضافة إلى ذلك ظلت التدفقات الرأسمالية الوافدة القصيرة الأجل التي اجتذبتها أسعار الفائدة الأعلى مستوى مما هي عليه في البلدان المتقدمة تمارس ضغطا في اتجاه رفع قيمة عملات عدّة اقتصاديات دول ناشئة مما أضعف قطاعاتها التصديرية .

ثانيا :آثار سياسة الإنفاق العام على الواردات[1].

أما بالنسبة لآثار التي تتركها النفقات العامة على الميزان التجاري في شقه الواردات التي تمثل مجموع ما تستورده الحكومة من سلع استهلاكية أو استثمارية وخدمات من الخارج، ومجمل النفقات العامة المخصصة لجانب الواردات في الدول النامية التي تتميز بعدم مرونة جهازها الإنتاجي واعتمادها الكلي على العالم الخارجي تتمثل فيما يلي:

1- **النفقات العامة الموجهة لاقتناء التجهيزات الرأسمالية** :وذلك يمثل ما تخصصه الدولة ضمن الميزانية الاستثمارية من نفقات من أجل اقتناء المعدات، الأجهزة والآلات الخاصة بالعمليات الاستثمارية.

2-النفقات العامة الموجهة لدعم الواردات واسعة الاستهلاك :حيث تعتمد جل الدول النامية هذا النهج من خلال دعم مختلف السلع المستوردة واسعة الاستهلاك داخل البلد ، ومثال على ذلك دعم المواد الطاقوية (البنزين، المولدات الكهربائية...الخ)،و المواد الغذائية المستوردة.

[1]- محمد بن عزة، **مرجع سبق ذكره**، ص185.

خلاصة الفصل:

نستخلص من دراستنا لميزان المدفوعات أنه سجل مُنظم لكافة المعاملات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين وغير المقيمين في دولة ما لمدة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة، وبدوره يُظهر المركز المالي للدولة اتجاه العالم الخارجي، ومستوى نشاطها الاقتصادي، كما يعتبر دائماً متوازناً من الناحية المحاسبية ولكن مختلاً من الناحية الاقتصادية في غالب الأحيان، ومن أجل علاج اختلاله فهناك آليات كفيلة بإعادة توازنه تدريجياً، التي يُشترط فيها عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا أن هذه الآليات أثبتت تجربتها أنها تستطيع أن تخلق نوع من المشاكل الاقتصادية. هذا ما دفع الاقتصاديين للتفكير في حلول أخرى تتمثل في إجراءات تتخذها وترسمها السلطات النقدية تسمى سياسات لتسوية ميزان المدفوعات، فمنها ما ينص على إمكانية التأثير على سعر الصرف (التخفيض أو الارتفاع)، والأخرى ينص على إجبارية التحكم في السياسة المالية أو السياسة النقدية قصد التأثير على عناصر ميزان المدفوعات.

اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال على النظام الاشتراكي القائم على الاقتصاد الموجه من طرف الحكومة، والذي يعتمد في مجمله على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج حسب ماجاء في ميثاق طرابلس.ونتيجة للمبالغ الضخمة التي استثمرتها في المخططات من1967الى غاية 1989 والتي اصطدمت ببوادر أزمة انخفاض النفط في الأسواق الدولية سنة1986مما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري، و في بداية التسعينيات قامت الدولة الجزائرية بتغيير توجهها الإيديولوجي من النظام الموجه إلى اقتصاد السوق، وذلك بإجراء مجموعة من الإصلاحات في سياستها الاقتصادية من سنة1992إلى سنة1998 وتمثلت هذه الإصلاحات المالية والنقدية في الخروج من الوضعية الاقتصادية الصعبة، التي أثرت على ميزان المدفوعات الذي سجل عجزا مستمرا، ولقد عمدت الحكومة على سن قوانين مالية بالتأثير على مبادلاتها مع الخارج. و من أجل معالجة هذا الفصل قمنا بتقسيمه على النحو الآتي:

- **المبحث الأول:واقع السياسة المالية في الجزائر من(1967إلى2014).**
- **المبحث الثاني: توجيه السياسة المالية لميزان المدفوعات من(2004إلى2014).**

المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائرمن1967إلى2014.

انتهجت الجزائر عدة مخططات للنهوض باقتصادها، وذلك بسن مجموعة من القوانين المالية، كما عرف الاقتصاد الجزائري تدهورا عقب أزمة النفط العالمية 1986، و لجأت إلى الإصلاحات الهيكلية، وذلك من أجل الخروج من المديونية.

المطلب الأول:تطور السياسة المالية في الجزائر(1967إلى2014).

عرفت الجزائر عدة مخططات بغرض تطوير سياستها المالية، و باستخدام أدواتها من إيرادات ونفقات. كما دعمتها من خلال سن القوانين التي تتلاءم مع وضع كل سنة.

أولا:فترة ما بعد الاستقلال(1963إلى1969): [1]

لقد أدى رحيل المستوطنين الأوروبيين من الجزائر إلى انخفاض مهم في النشاط الاقتصادي وهذا أدى بدوره إلى انخفاض في الإيرادات الجبائية، مما دفع بالسلطات المالية آنذاك إلى البحث عن موارد مالية إضافية لخزينة الدولة، وذلك بفرض إجراءات مالية جديدة تمثلت خاصة في الرفع من التعريفة الجمركية والاعتماد على الضريبة المفروضة على الرواتب و الأجور(ITS)، مع تعزيز الرواتب المرتفعة(THS)، إذ بلغت نسبة هذه الضرائب حوالي 20%في متوسط من إيرادات الدولة لفترة(1963-1969).

أما بالنسبة لحاصل الجمارك خلال نفس الفترة فقد بلغت حوالي8 % في متوسط من مجموع الإيرادات. لتعزيز الخزينة دائما، قامت السلطات أيضا بفرض ضريبة إجمالية وحيدة على الإنتاج(TUGP) مع رفع نسب هذه الضرائب غير المباشرة على المواد الكمالية أين بلغت نسبة هذه الأخيرة حوالي22.6%في متوسط من إجمالي الإيرادات ، في حيث انتقل مستوى الجباية البترولية من 11.9 % سنة 1963 إلى27.9 % سنة 1969 ، أما بالنسبة للاقتطاعات الجبائية إلى الناتج المحلي الخام، فنجد أن هذه النسبة انتقلت من19% سنة1963 إلى26 % سنة1969 .

[1]-Abderrahim chibi , **mohamed benbouzine and mohamed chekouri**,**the maceoeconomic effects of fiscol policy shoks in algeria an empircal study**, form abou bakr belqayed university,algeria august2010, p5 .

ثانيا: فترة المخططات (1967إلى1989).

لقد عرفت هذه الفترة عدة مخططات نذكرها كالآتي:

1-**المخطط الثلاثي الأول(1967-1969)**:[1] يعتبر هذا المخطط أول تجربة في مجال التخطيط التي عرفتها الجزائر المستقلة، ويدخل في إطار الأفاق التي حددتها الجهات المختصة وفي نفس الوقت تحليل شامل للحالة الاقتصادية التي كانت سائدة في ظل الوجود الاستعماري وعرض للنظر الجديدة للتنمية، ولقد نصب موضوعه على التصنيع، لأن الإنتاج الصناعي هو محرك التنمية. وعليه ركزت أهدافه على ما يلي:

-ضمان تكوين رجال لتطبيق إستراتيجية التنمية؛

-تحديد مقدار أدنى من الاستثمارات تغذيها ميزانية الدولة؛

-إعادة النظر في الإطار القانوني والتنظيمي وجعله يتناسب ويتلاءم مع المتطلبات الجديدة؛

-حماية أفضل للمنتج الوطني باحتكار التجارة الخارجية؛

لقد ركز هذا المخطط لإعطاء الأولوية للهياكل القاعدية الصناعية والنشاطات المرتبطة بالمحروقات بدلا من المناجم والفلاحة، بناء اقتصاد قابل للاستمرارية وعلى التنويع في جلب الأموال لتمويل التنمية، إضافة إلى إعادة تنظيم القطاع الاشتراكي المسير ذاتيا، مع تهيئة الأعوان الاقتصاديين للمهام التخطيطية والتنموية.

وقد بلغت حجم الاستثمارات المبرمجة لهذا المخطط 9.06 مليار دينار وهو مبلغ يعكس الإمكانيات المالية الضعيفة خاصة إذا علمنا أن التكاليف الحقيقية19.58مليار دينار.

والفرق بين تكاليف البرامج الاستثمارية وحجم الاستثمارات المرخص بها ماليا يدعى الاستثمارات الباقي انجازها والتي تقدر ب10.52مليار دينار.

[1] - محمد شريف، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، رسالة الماجستير، علوم الاقتصادية، تخصص المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2009-2010،ص140.

لقد كانت الاستثمارات الفعلية المحققة9.16 مليار دينار عند نهاية المخطط، أي أن نسبة الانجاز كانت في حدود 46.8% والجدول التالي يبين ذلك.[1]

جدول رقم(3-1):استثمارات مخطط الثلاثي(1967-1969).

الوحدة: مليار دينار

القطاع	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
مجموع الزراعة والري	1.62	1.39
مجموع الصناعة	5.40	4.91
مجموع القطاع شبه المنتج	0.46	0.36
الاستثمارات الأساسية	1.58	2.01
مجموع الاستثمارات	9.06	9.16

المصدر: محمد شريف، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة الماجستير، علوم الاقتصادية، تخصص المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2009-2010،ص**140**

يتضح لنا من خلال الجدول أنه قد أعطيت الأولوية للقطاع المنتج مباشرة(الزراعة والصناعة) بمبلغ6.30 مليار دينار، ويمثل نسبة68.77%من مجموع الاستثمارات،كانت فيها الصناعة4.91 مليار دينار نظرا لما يمثله قطاع الصناعة من أهمية في خلق الثروة وتعميم التنمية الاقتصادية، في حين نجد أن قطاع الزراعة استفاد ب1.39 مليار دينار دج، والقطاع غير منتج قبل التربية والتكوين، السكن.....الخ بمبلغ 2.01 مليار دينار دج وفي الأخير القطاع شبه المنتج بمبلغ 0.36 مليار دينار دج أي بنسبة3.93%.

إن الأهداف التي كانت من المفروض تحقيقها لم تكن في مستوى الأهداف المرجوة بسب:

[1]- محمد شريف، **مرجع سبق ذكره**، ص141.

- طبيعة المرحلة التي تميزت بعدم توفر الإمكانيات المالية والتقنية والبشرية مثل نقص الإطارات في مختلف التخصصات.
- وعلى الرغم من هذه الصعوبات فإن هناك إنجازات قد أعلن عن تحقيقها.

2-مخطط الرباعي الأول(1970_1974): [1]

ويعتبر ثاني مخطط تنموي متوسط المدى لفترة أربع سنوات وركز على الأهداف التالية:

- جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية وإعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة؛
- بناء الاشتراكية لتقوية وتعزيز الاقتصاد الوطني؛
- تنمية حجم التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وقد تميز هذا المخطط بإحداث تغيرات هيكلية جديدة مثل الثورة الزراعية وتأميم المحروقات سنة1971 وتأسيس المجلس الوطني للتخطيط؛

ارتفاع حجم الاستثمارات عما هي عليه في الثلاثي بسب قرار الدولة في إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، كما زادت الزراعة بنسبة62% عما عليه في مخطط الثلاثي والجدول التالي يبين ذلك.

[1]- محمد شريف، **مرجع سبق ذكره**،ص142.

جدول رقم (3-2): الاستثمارات المخطط الرباعي الأول.

الوحدة: مليار دينار دج

القطاعات	تكاليف البرامج	الترخيص المالي	الاستثمارات الفعلية
القطاع المنتج	46.84	17.34	25.79
الصناعة	37.35	12.40	21.44
الزراعة	9.49	4.94	4.35
القطاع شبه المنتج	4.43	1.87	2.60
التجارة والنقل والمواصلات	4.43	1.87	2.60
القطاع غير المنتج	17.29	8.54	7.92
البنية التحتية الاقتصادية	2.05	1.14	1.21
البنية التحتية الاجتماعية	15.24	7.40	6.71
مجموع الاستثمارات	68.56	27.75	36.31

المصدر: محمد شريف، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، علوم الاقتصادية، تخصص المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقا يد تلمسان، الجزائر 2009-2010،ص142.

يتضح لنا من خلال الجدول أن قطاع الذي حظي بالحصة الأكبر والتي تقدر12.40 مليار دينار جزائري أي بنسبة45% من التقدير المالي للفترة في حين بلغت تكاليفه ما يعادل54% من تكاليف البرامج المقدرة ب68.56 مليار دينار جزائري ويليه القطاع غير المنتج ب 31% من الاعتماد المالي، ثم في المرتبة الثالثة قطاع الزراعة ب4.94 مليار دينار جزائري، ولقد حقق هذا البرنامج عدة انجازات مهمة نذكر منها:

- ارتفاع التشغيل في حدود 2.182 مليون شخص؛
- تحقيق قيمة مضافة لحوالي93 مليار دينار دج؛
- ارتفاع الناتج الداخلي الخام إلى108.4 مليار دج؛

3- مخطط الرباعي الثاني(1974-1977): [1]

يعد المخطط ثالث برنامج تنموي متوسط المدى، خصص له مبلغ 110 مليار دج البرامج الاستثمارية العمومية وهو ما يعادل 12 مرة حجم الاستثمار التقديري لمخطط الثلاثي وأربع مرات للمخطط الرباعي الأول وتتلخص أهم أهدافه فيما يلي:

- تحقيق التوازن بين الاستثمارات في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج والاستثمار في إنتاج وسائل الاستهلاك؛
- إتمام المشاريع المتأخرة التي شرعت في تنفيذها خلال المخطط الرباعي الأول؛
- تدعيم التغيرات الاجتماعية؛
- تطوير وتنمية القوى المادية للمجتمع؛
- تمتين روابط التشاور الاقتصادي بين بلدان العالم الثالث؛
- وضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور؛

بالإضافة إلى ما سبق نجد أن المخطط يسعى إلى تحقيق سياسة اللامركزية عن طريق التخطيط الشامل ومن ثم تحقيق التوازن الجهوي، أما الاستثمارات خلال هذا المخطط عرفت قفزة هائلة حيث خصص لها مبلغ 110.22 مليار دينار جزائري وزعت حسب الأولويات ، كما هو مبين في الجدول التالي.[2]

[1]- سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولة من أجل التنمية(1962-2005)**، دار كتاب الحديث، ط1، القاهرة، مصر سنة2013، ص153.

[2]- سعدون بوكبوس، **نفس المرجع** ،ص 154.

الجدول رقم (3-3) استثمارات المخطط الرباعي الثاني(1974-1977).

الوحدة: مليار دينار

القطاعات	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
الصناعة	48.00	74.15
الزراعة و الري	16.72	8.91
البناء والأشغال	2.73	3.45
القطاع شبه المنتج	10.50	10.22
الهياكل الأساسية	32.27	24.50

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية الحصيلة لسنوات(1967-1978)، الجزائر،ص7.

لقد كان هذا المخطط استمرار للمخطط السابق ومحاولة تحقيق أهدافه، وتميز الاستثمارات بمبالغ كبيرة بسب ارتفاع أسعار النفط، وأثرت هذه الأخيرة على الإنتاج والتشغيل والدخل حيث تم إنشاء468مليار دينار جزائري وعند نهاية المخطط ارتفع من خلاله متوسط دخل الفرد إلى2570دج سنة1977 أي بزيادة أكثر من 43% كما هو محقق في سنة 1974.

وعلى الرغم من الاستثمارات المنجزة فإن الباقي الذي لم ينجز قدر ب190.17% مليار دج، أي بنسبة61%. قدر بدون إنجاز وهو ما استدعى تخصص مرحلة تكميلية مدتها من 1978إلى1979 تميزت بمراجعة الكثير من البرامج نتيجة التغيرات التي حدثت على مستوى الأسعار، إدراج برامج استثمارية جديدة.

ولقد شهدت وضعية الاقتصادية خلال الفترة ممدة من(1980 إلى1989) والتي عرفت المرحلة التنمية اللامركزية إنجاز مخططين هما الخماسي الأول (1980-1985) والثاني (1985-1989) يتم من خلالها التركيز على إعادة تقويم الاقتصاد.

4-المخطط الخماسي الأول(1980-1984):[1]

تمحور سياسة التنمية في المخطط الخماسي الأول إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تغطية كافة الاحتياطات في أفاق 1990؛
- بناء سوق داخلية نشيطة والقضاء على التوترات الناشئة في المرحلة السابقة؛
- تعبئة الطاقات والكفاءات الوطنية
- تحقيق التكامل الشامل بين الفروع الاقتصادية؛
- إنشاء مخطط الولاية والبلدية لتأطير النشاطات وتحقيق التوازن الجهوي؛

لقد عملت السياسة الجديدة إلى تقليص التبعية للسوق الدولية بتوزيع الاستثمارات التي بدأ الاتجاه فيها بالاهتمام لقطاع الزراعة والموارد المائية، وقطاع المحروقات والصناعات التحويلية وباقي القطاعات الأخرى، حيث بلغت التكاليف إجمالية560.6 مليار دج بين برامج قديمة وأخرى جديدة, فكانت الاستثمارات الإنتاجية 297.61 مليار دج بحصة 53% من مجموع التكاليف وتليها الاستثمارات شبه الإنتاجية بمبلغ 46.2 مليار دج، ثم الاستثمارات غير المنتجة بمبلغ 216.69 مليار دج.

لقد كان لهذه السياسة الأثر في تحقيق نتائج بسب انجازات عالية، حيث حققت إنشاء 710.000 منصب شغل. وتحقيق فائض في ميزان المبادلات الخارجية ب13.8 مليار دج، وارتفاع الإنتاج الداخلي الخام إلى 225.4 مليار دج.

5-المخطط الخماسي الثاني(1985-1989):[2]

يعتبر هذا المخطط تكملة للمخطط الخماسي الأول، ركز على الجانب التنظيمي للاقتصاد وإعطاء الأولوية لتنمية وتطوير قطاع الفلاحة والري، وتمثلت أهدافه في تحقيق ما يلي:

[1]- محمد شريف، **مرجع سبق ذكره**، ص146.

[2]-وزارة التخطيط الجزائرية، **تقرير المخطط الخماسي الثاني من (1985-1989)**، الجزائر 1985، ص5.

-التحكم في التوازنات المالية للحفاظ على الاستقلال الاقتصادي؛

- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكن وموصلة نمو الاستثمارات والإنتاج؛

-تخفيض تكاليف وأجال إنجاز الاستثمارات؛

-مواصلة تنظيم الاقتصاد الوطني الذي شرع في تنفيذها منذ سنة 1980 بإتباع سياسة إعادة الهيكلة؛

-تطوير قطاع الفلاحة والري لإشباع حاجات المجتمع بتكثيف العمل وتطوير طرق الإنتاج وتحديث أدواته؛

لقد اعتمدت الدولة في هذا البرنامج استثمار مخطط وخصص له 828.38 مليار دج واعتماد مالي بقيمة 550 مليار دج من مجموع التكاليف، إلا أن هذا المخطط لم يستكمل في فترة المحددة له بسب تأزم الأوضاع الاقتصادية التي عرفتها الجزائر من جراء أزمة البترول1986والأزمة السياسة سنة 1988، وكل هذه الأسباب كانت سبيلا للركود في كافة الميادين مما سجل انخفاض حاد في مداخيل وبالتالي لم يحقق النمو المرجو منه.

ثالثا:الفترة الانتقالية(1991 –1998):[1]

1–برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني(3ماي1989 إلى3جوان1991)

يعتبر برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني. أول خطوات الجزائر في التعامل مع صندوق النقد الدولي، وكغيرها من الدول الاشتراكية كان عليها أن تقوم بمجموعة من الإصلاحات العاجلة ،كبادرة تعاون ومؤشر تحول نحو مكانيزمات السوق الحر ،وعموما بملف ترخيص فيما يلي:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية للحد من التدفق وتقليص العجز الموازني .

- إصلاح المنظومة الضريبية والجبائية .

- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة.

- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار .

[1]Abderrahim chibi , **mohamed benbouzine and mohamed chekouri**,**the maceoeconomic effects of fiscol policy shoks in algeria an empircal study**, op-cit,p6.

- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية .

2-**سياسة التثبيت الهيكلي (1994-1995)**: في ظل التراجع المستمر للاقتصاد الجزائري وتحقيقه لمعدلات نمو مالية ،وكذا تدهور مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي،عملت على إيجاد سياسات أخرا من أجل سياسة تثبيت الهيكلي لتجسيد منطق صندوق النقد الدولي .ومن خلال :[1]

- إصلاح هيكل الإيرادات الضريبية عن طريق تجسيد الإصلاح الضريبي لسنة 1992.
- ترشيد الإنفاق الحكومي عن طريق تقليص نفقات التسيير ،والحد من المديونية العمومية والدعم الحكومي للأسعار.
- العمل على تحرير التجارة عن طريق إزالة الحواجز التي كانت تواجه عمل الخواص في هذا القطاع نتيجة سيطرة الدواوين الحكومية عليها .
- إعطاء أهمية اكبر للسياسة النقدية عن طريق تحرير استقلالية البنك المركزي ،والتحكم في حجم الكتلة النقدية ،وللحد من نموها المفرط وكذا رفع أسعار الفائدة .

وضعية ميزان التجارة من خلال ضمان التمويل الخارجي وإعادة جدولة الديون الخارجية .

3-**سياسة التعديل الهيكلي (1995-1998)** :بعد القيام بمختلف الإجراءات المتعلقة بسياسة التثبت الهيكلي ،جاء الدور لتنفيذ الشطر الثاني من إصلاحات صندوق النقد الدولي ،والتي تهدف إلى معالجة الاختلال الهيكلي بين العرض والطلب الداخلي وبما أن السياسات السابقة قامت بتثبيت الطلب الداخلي والتحكم فيه، فإن هذه السياسة ستحمل على تحفيز العرض الداخلي من خلال إجراءات متنوعة تمس المؤسسات العمومية وتحفزها لعملية الخوصصة ويمكن أن نلخص أهم أهداف هذه السياسة في:

-مواصلة التحرير الاقتصادي.

- تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية والبدء بخوصصة جزء منها.

[1]Abderrahim chibi , **mohamed benbouzine and mohamed chekouri**,**the - maceoeconomic effects of fiscol policy shoks in algeria an empircal study**, op-cit,np

-تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، وذلك بتحقيق نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5%خلال فتح البرنامج.

- التحفيز لإنشاء سوق الأوراق المالية .

رابعا: فترة المخططات التي جاء بها الرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة(1999-2014):[1]

1-لفترة(1999-2004): فقد بدأت في أفريل عام 2001 مخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أطلق عليه اسم برنامج الإنعاش الاقتصادي مستخدمة في ذلك عائدات البترول لقيم متوقعة تعزيز الطلب الإجمالي وخلق وظائف من خلال استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو برنامج إنفاق رأسمالي ،بإنفاق مبلغ إجمالي 525مليار دج نحو 15مليار إجمالي الناتج المحلي لعام 2001ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها ،والتي تعزز المرافق العمومية في ميدان الري ، النقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية .

2- دعم النمو(2005 -2009):

لقد فكرت الحكومة الجزائرية انطلاقا من المبادرة الأولى التي قام بها رئيس الجمهورية في إعداد برنامج وطني لدعم النمو الاقتصادي ،برنامج خماسي تكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي يكون في مستوى التحديات التي كان لابد للجزائر من رفعها ،في حدود الإمكانيات المتوفرة .إن هذا البرنامج سيكلف مبلغا إجماليا بحوالي 4200 مليار دينار من النفقات العمومية التنموية بالنسبة للمدة الجارية 2005 إلى غاية سنة 2009 وأعطت أول قيمة لمكافحة البطالة ثم السكن ولقطاع النقل والبنية التحتية عموما، وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز وتطوير الزراعة وتحلية مياه البحر، و تم طرح برنامج تنمية الهضاب العليا والجنوب .

جاء هذا البرنامج كتكملة للبرامج التي سبقتها وذلك لاستكمال المشاريع الكبرى الجارية لانجازها على الخصوص في جميع القطاعات .حيث بلغت قيمته 21214 مليار دينار ما يعادل 286 مليار دولار.

[1]- بيان اجتماع مجلس الوزراءالجزائري المنعقد لسنوات2001-2014.

3- **لفترة بين(2009-2014)**:يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من40% موارد لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره(الابتدائي، متوسط ، الثانوي،الجامعي،والتكوين المهني) والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه، والموارد الطاقوية كما تضاف قطاعات شبه رياضية والاتصال والشؤون الدنية والتضامن الوطني والمجاهدين إلى هذه الدينامكية الجديدة التي تأتي امتدد البرنامج الإنعاش الاقتصادي المباشر فيه منذ عقد، وعملت الدولة في إطار البرنامج الخماسي وضع ما قيمته 8857مليار دج لهذا برنامج.

المطلب الثاني: تحليل أدوات السياسة المالية

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة بالتحرر من التزاماتها وفق الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التي جاء بها رئيس الجمهورية، وزيادة على ذلك ارتفاع الأسعار البترول في الأسواق العالمية ، مما نتج عن ارتفاع العائدات الجزائر و هذا نتيجة لارتفاع نفقات الدولة.

أولا: تحليل الإيرادات العامة.

تم تطرق إلى الإيرادات الجزائر من سنة 2004إلى سنة2014 التي عرفت تزيد مستمرا من سنة إلى آخرة. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-4): يمثل تطور الإيرادات العامة من الإيرادات الضريبية(2004-2014).

الوحدة:مليارديناز.

السنوات	إيرادات جبائية	إيرادات غير الجبائية	الجباية البترولية	مجموع الإيرادات
2004	532.3	133.5	862.2	1528
2005	596.9	139.9	899	1635.8
2006	610.7	141.1	916	1667.9
2007	676.1	153	937	1802.6
2008	754.8	199	970.8	1924
2009	921	237.1	1628.5	2786.6
2010	1068.5	177.2	1825.8	3081.5
2011	1324.5	380	1472.4	2991.4
2012	1651.7	733	1519	3469
2013	1831.4	8270	1615.9	3820
2014	2267.4	8500	1577.7	4218.18

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على الجرائد الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة.

نلاحظ من خلال الجدول تطور الإيرادات الجباية في فترة الممتدة(2004-2014) بحيث سجلنا ارتفاع الإيرادات الجبائية لسنة 2004 والتي قدرت بمبلغ532.5 مليار دولار، مقابل ارتفاع مضاعف ثلاث مرات بمبلغ 2267.4 مليار دولار لسنة 2014، مع ارتفاع تدريجي للإيرادات غير الجبائية التي قدرت سنة 2004 ب133.5 مليار دينار،وكان تطورها تدريجيا من سنة إلى أخرى حتى بلغت سنة 2014ب 8500 مليار دينار جزائري،أما الجباية البترولية قدرت سنة 2004 ب862.2 مليار دينار جزائري نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات بين فترة 2004 و2005 ، ورغم تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 2006 إلا أنها بلغت أقصى إيراد لها سنة 2010 والذي قدر ب1825.8 مليار دينار جزائري إلا أنها عرفت تذبذب في سنة 2011 التي سجلت أقل إيراد ب1472.4، ثم انتعشت أسواق النفط حتى ارتفعت الإيرادات سنة 2013 وقدرت ب1615.9 مليار دينار ثم عادت إلى الانخفاض سنة 2014. كل من الإيرادات الجبائية والإيرادات غير الجبائية سجلت أقل إيراد مقارنة بالإيرادات الجبائية البترولية التي كان لها نصيب الأسد في مداخيل الدولة الجزائرية بحكم اعتماد الجزائر على الاقتصاد الريعي مع إهمال مداخيل الجباية العادية التي لا تغطي ربع نفقات الدولة.

الشكل(3-1): يمثل تطور الإيرادات العامة في الجزائر(2004-2014).

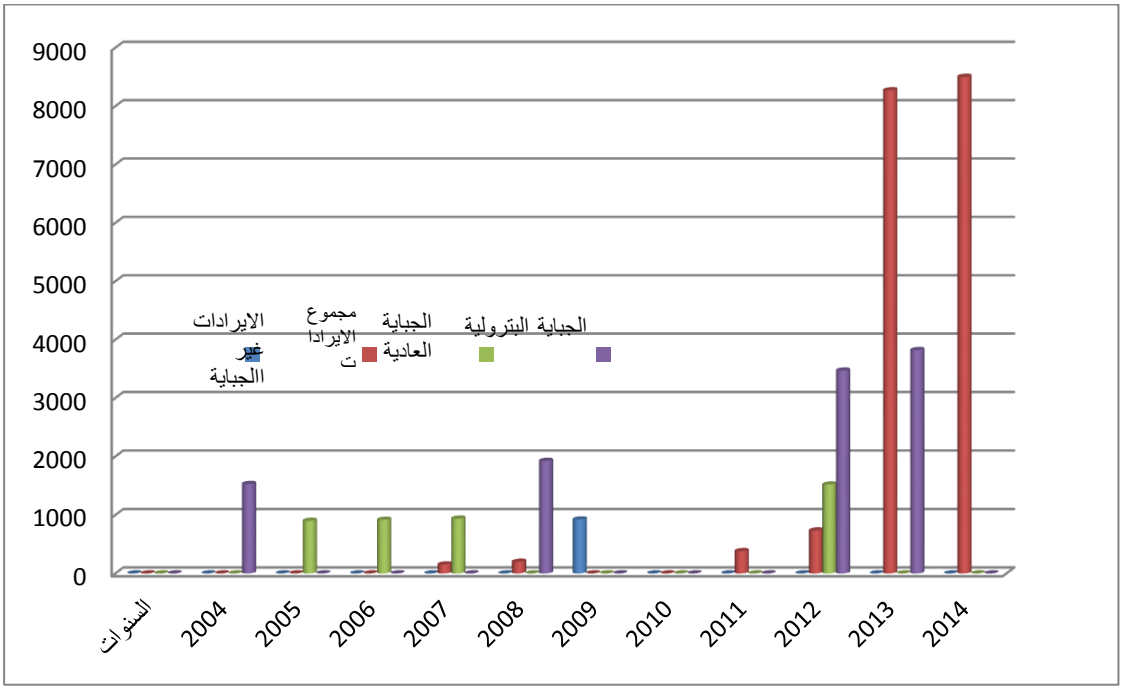

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على الجدول رقم4.

ومن خلال الشكل نقول أن الجباية البترولية تمثل أكبر إيراد للدولة الجزائرية بحكم أن الجزائر تعتمد علي البترول في اقتصادها، أما بالنسبة لباقي مداخيل الإيرادات الجبائية العادية وإيرادات غير الجباية مهملة مقابل الجباية البترولية التي تعتبر العمود الفقري الاقتصاد الجزائري.

تطور الإيرادات العامة للجزائريين فترة(2004-2014): لقد تطورت إيرادات الجزائر وأصبحت في زيادة مستمرة حسب الجدول التالي.

الجدول(3-5): يمثل تطور الإيرادات العامة للجزائر بين(2004-2014).

الوحدة:مليار دينار.

السنوات	إيرادات جباية عادية	الضرائب المباشرة	حصيلة الجمارك	الرسوم المختلفة على الأعمال
2004	532.3	124.2	241.9	144.8
2005	596.9	147.4	279.6	147.9
2006	610.7	168.1	303	117
2007	676.1	201.3	331.6	120.7
2008	754.8	278.8	327.7	121.3
2009	921	321.8	417.6	149.6
2010	1068.5	367.8	496.2	170.3
2011	1324.5	560.7	160.4	562.2
2012	1651.74	757.85	323.58	615.54
2013	1831.4	903	228.3	649.2
2014	2267.45	866.12	485.7	853.33

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على الجرائد الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة.

من خلال الجدول نلاحظ تطور الإيرادات العامة فكان التطور تدريجيا من سنة إلى أخرى، بحيث كانت الإيرادات العادية لسنة2004 تقدر بمبلغ523.3مليار دينار مع زيادة في قيمة الإيرادات حتى بلغت سنة2014 ب2267.4مليار دينار. أما بالنسبة لعائدات الضرائب المباشرة عرفت ارتفاع مستمر سنة2004 والتي قدرت ب124.2مليار دينار إلى سنة 2013 فقد قدرت بها عوائد الضريبية ب903 مليار دينار وذلك من خلال الإصلاحات الضريبة التي باشرتها في السابق. أما سنة 2014 نلاحظ تراجع للعوائد الضريبية التي قدرت 866.1 مليار دينار مقارنة بسنة2013. وفي المقابل لاحظنا تطورا كبيرا في حصيلة الجمارك بسبب عصرنة القطاع الذي أصبح يواكب التحديات الاقتصادية حيث بلغ سنة 2004ب 241.9 مليار وذلك عن طريق الرسوم المفروض على الصادرات الواردات، وكانت نتيجة تطور الاقتصاد الجزائري، بحيث نلاحظ ارتفاع تدريجي في حصيلة الجمارك

حتى بلغت سنة2014 ب485.7 مليار دينار، أما الرسوم المختلفة على الأعمال نلاحظ زيادة تدريجية والتي سجلت في سنة 2004 مبلغ يقدر ب144.8 مليار دينار ليصل في سنة 2014 إلى مبلغ 853.3 مليار دينار.

ثانيا: تحليل النفقات العامة في الجزائر من (2004-2014).

نظرا التطور التي شاهدته الإيرادات العامة انعكاس على النفقات العامة هذه أخيرة عرفت نمو مستمر. ونوضح ذلك في الجدول الأتي:

الجدول(3-6): يمثل تطور النفقات العامة من (2004-2014)

الوحدة:مليار دينار.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نفقات التسيير	1200	1200	1283,4	1574,9	2017,9	2593,7	2837,9	3433,06	4925,1	4335,6	4714,45
نسب تطور نفقات% التسيير	0	6,95	22,7131	28,1288	28,5346	9,415121	20,9718	43,4612	-11,969	8,7379	-100
نفقات التجهيز	720,6	750	20470,9	2304,8	2397,3	2597,7	3022,9	3194,12	2820,4	2544,2	2941,71
نسب تطور نفقات% التجهيز	4,079933	2629,5	-88,741	4,01336	8,3594	16,36833	5,6641	-11,7002	-9,7929	15,624	-100
مجموع النفقات	1920,6	1950	21754,3	3879,7	4415,2	5191,4	5860,8	6627,18	7745,5	6879,8	7656,16
نسب تطور إجمالي نفقات%	1,530772	1015,6	-82,166	13,8026	17,5802	12,8944	13,0764	16,8749	-11,177	11,284	-100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجرائد الرسمية لفترة المدروسة.

نلاحظ من خلال الجدول تطور نفقات التسيير بلغت سنة 2004 ب1200 مليار دينار وهذا رجع إلى اعتماد الدولة على البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ، ومع فتح منصب شغل للشباب وكذا من خلال زيادة في أجور العمال في جميع القطاعات الوزارية والاهتمام بالواجهة الاجتماعية، وتزيد نفقات التسيير تدريجيا كان هذا راجع زيادة الجباية البترولية وارتفاع أسعار هذه الأخيرة في الأسواق العالمية، فنتج عنه لزيادة الدولة في النفقات حتى بلغت سنة 2014 ب4714.4 مليار دينار.

أما بالنسبة لنفقات التجهيز فهي الأخرى عرفت تطورا كبيرا، وذلك من خلال ارتفاع قيمتها حيث بلغت سنة 2004 ب720.6 مليار دينار وكان ذلك لتبنها لمجموعة مشاريع كمشاريع شق الطرقات ، إنشاء مساكن ، بناء مستشفيات.....إلخ، ووصلت ارتفاعها بحيث قدرت في سنة2014ب2941.7 مليار دينار، وهذا ما يؤكد أن الجزائر تحولت إلى ورشة كبيرة من المشاريع، وكانت جل هذه المشاريع غير منتجة، والتي أدت إلى زيادة نفقات التجهيز والتسيير وكانت مغطاة بأغلفة مالية ضخمة، نتيجة العوائد البترولية المرتفعة وحققت الجزائر خلال هذه السنوات عوائد كبيرة بالرغم من تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية،إلا أن الزيادة في قيمة النفقات الإجمالية كانت مستمرة لأنه لم يكن هناك ترشيد في الإنفاق.

ولتفسير أكثر من خلال لشكل التالي :

الشكل(3-2): يوضح تطور نفقات العامة في الجزائر من(2004إلى2014).

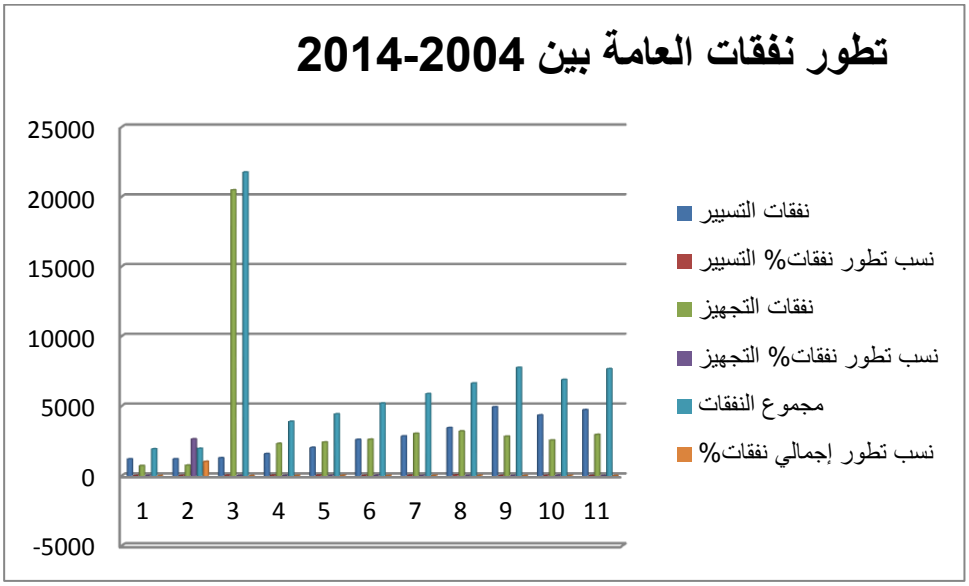

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على الجدول رقم6.

ومن خلال الشكل نلاحظ أن نفقات التسيير في تزايد مستمر نتيجة رفع أجور العمال في جميع القطاعات ، وهو الأمر نفسه بالنسبة لنفقات التجهيز ، تعتبر الزيادة المستمرة لنفقات التجهيز نتيجة كثرة فاتورة المشاريع الضخمة مثل طريق سيار شرق غرب ومشروع مليون سكن وغيرها من المشاريع التي جعلت الجزائر تزيد من نفقاتها.

المطلب الثالث:المديونية في الجزائر.

تعتبر المديونية أحد الأدوات السياسة المالية ، التي تلجأ إليها الدولة عند الوقوع في أزمة ،وذلك عن طريق الاقتراض من الدول،أو هيئات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، وعليه فالجزائر عند معاناتها من أزمة انخفاض البترول سنة 1986 الأمر الذي جعلها تتخبط في أزمة الاقتصادية، ودفعها إلى استدانة من الخارج.

أولا:تعريف المديونية: [1]هي اقتراض الدولة من المصارف التجارية بقصد إنشاء المشاريع المنتجة، والصناعات التي تساهم في إنماء الدولة. والزيادة في دخلها الوطني وإنتاجها الزراعي والصناعي، ومن المؤشرات التي تستعمل عادة لمعرفة عبء الدين العام. هو نسبة هذا الدين إلى إجمالي الناتج الوطني.

إن القروض الخارجية ينبغي توظيفها في المشاريع الإنتاجية، وتكوين رؤوس الأموال لتساهم مساهمة فعالة في زيادة الدخل الوطني.

ثانيا– نشأة المديونية في الجزائر1986(سقوط أسعار البترول):[2]

لو تقوم سياسة الرخاء والعيش المرفه المنادي بها في مطلع الثمانينات القرن الماضي، أن تثبت وتصمد أمام انخفاض سعر البترول ابتداء من شهر مارس 1983، وذلك لأن الإيرادات انخفضت من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى 7ملاير سنة 1986، وقد اقتصر رد الفعل الذي أثارته أزمة المدفوعات التي تزداد عمقا على فرض سياسة التقشف وتقوم على تقليص الواردات مع ما يترتب عليه من نتائج وخيمة على سير الجهاز الإنتاجي وتخطيه احتياجات السكان.

[1]–عبد السلام مخلوف، **أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي**، محاضرات بمركز الجامعي لبشار.

[2]–علي بطاهر،**سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ص183 -184.

ثالثا:أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي ومتمثل في (نادي باريس– نادي لندن):

1- **نادي باريس:** توجهت الحكومة الجزائرية عقب اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي في عام 1994 إلى نادي باريس حيث اجتمعت مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمجموعة الإقتصادية الأوروبية، وممثلين عن بعض بنوك التنمية الجهوية، واتفق ممثلو الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظر اللإجراءات والإصلاحات المهمة التي تعهدت الجزائر باتخاذها، ومحاولاتها المستمرة لتطوير السياسات النقدية والمالية والتزاماتها بتعهداتها اتجاه الجهات الدولية في ضوء الحدود الممكنة، والجزائر في نظر الدائنين لها مصادر كبيرة وطاقة اقتصادية وبشرية معتبرة، وتمثل للديون القابلة لإعادة الجدولة لدى نادي باريس الديون العمومية المتوسطة والطويلة الأجل الممنوحة من طرف الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو المؤسسات الدولية وتتعلق:

- بأقساط الدين والفوائد المستحقة وغير المدفوعة قبل تاريخ31 مارس1994؛
- وأقساط الدين التي تستحق خلال الفترة التي تمتد من 1جوان 1994 إلى 31 أكتوبر1994؛
- الفوائد المستحقة خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 إلى 31 أكتوبر1994؛

وكانت طريقة تسديد الديون التي تمت جدولتها. والتي تبناها الدائنون هي طريقة التسديد المختلط وتتضمن:

- التسديد يكون على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى16 سنة؛
- مدة العفو تقدر ب4 سنوات على الأكثر؛
- التسديد يبدأ مع انتهاء فترة الإعفاء المقدرة ب4سنوات أي من 31 مايو 1998؛

وكذلك بعد موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج القرض الموسع أبرمت الجزائر في جويلية 1995 اتفاق ثاني مع نادي باريس ومست إعادة جدولة:

- أقساط الدين المستحقة خلال الفترة الممتدة ما بين 1جوان 1995 إلى 31ماي 1996؛
- الفوائد التي تستحق خلال الفترة الممتدة مابين 1جوان1995 إلى 31ماي1996؛

والديون التي أعيد جدولتها يتم تسديدها خلال 25 دفعة سداسية خلال الفترة الممتدة بين1999-2011، وتقدر الديون العمومية التي أعيد جدولتها 1994-1995 مع نادي باريس بأكثر من 13 مليار دولار.

2- **نادي لندن**[1]: إذا كانت إعادة جدولة الديون العمومية من صلاحيات نادي باريس، فإن الديون الخاصة (البنكية) يتم معالجتها في نادي لندن، الذي يضم لجان تمثيلية للدائنين الخواص(البنوك)، وفي هذا الإطار تقدمت الجزائر بصفة رسمية بطلب إعادة جدولة للديون الخاصة في أكتوبر 1994 لدى هذا النادي.

وبعد اجتماع محافظ بنك الجزائر مع ممثلي البنوك الخاصة بفرنسا، إنشاء لجنة تنسيق تضم ستة بنوك، ترأسها الشركة العامة الفرنسية ، ويقف وراء هذه اللجنة التمثيلية أكثر من 200 مؤسسة مالية دائنة للجزائر، وبعد مفاوضات شاقة تم اتفاق بإعادة جدولة حوالي 3 مليار دولار من ديون الخاصة مع نادي لندن في جوان وجويلية 1996 تمثل في المستحقات التي تعطي الفترة من مارس1994 إلى غاية دسمبر1999 وهذا مبلغ لم يحط بمعالجة وحيدة، لأن جزء منه يشمل الديون التي كانت موضوع إعادة تمويله سابقة ومن ثم كانت المعالجة كالتالي:

مبلغ 2.1مليار دولار الذي لم يكن موضوع إعادة تمويله سابق، تمت إعادة جدولته على أساس فترة إستحقاق15.5 سنة منه6.5 فترة عفو. وكان تطور الديون كما يلي:

[1]- علي بطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص185-186.

الجدول(3-7): يمثل تطور الديون من سنة 1986إلى سنة2001.

الوحدة:مليار دولار

السنوات	مبلغ الديون	خدمة الدين
1986	19.3	4.12
1987	22.88	4.91
1988	25.14	6.44
1989	25.32	7.71
1990	26.12	8.89
1991	1.766	9.58
1992	26.56	9.26
1993	26.3	9.34
1994	29.5	4.5
1995	31.6	4.2
1996	33.7	4.3
1997	31.2	4.5
1998	30.5	5.2
1999	28.3	5.1
2000	25.3	4.5
2001	22.3	4.5

المصدر:من إعداد الطالبتان باعتماد على محاضرات عبد سلام مخلوف.

من خلال الجدول تطور الديون التي بلغت في سنة 1986 ب19.3مليار دولار فكانت نتيجة للمشاريع السابقة(مخططات)، أما خدمة الدين كانت عبارة عن الأقساط + الفوائد المترتبة عليها، بحيث بلغت سنة 1990 ب25.325 مليار دولار. وهذا لتفاقم الأزمة البترولية وتراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وكان مقابل هذا انخفاض في إيرادات الدولة، قابلها ارتفاع في المديونية بسبب توجه الجزائر إلى اقتصاد السوق، وبعد الاستدانة من صندوق النقد الدولي، وأخذت المديونية في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، وسجلت سنة 1992 قيمة قدرت ب 26.56مليار دولار، واستمر ارتفاع المديونية حتى إلى سنة 1996 التي سجلت أعلى قيمة المديونية ب33.7 مليار دولار، ثم بعد ذلك لوحظ تحسن وضعية الاقتصادية للجزائر، شهدت المديونية انخفاض من سنة

إلى أخر، بحيث بلغت قيمتها سنة 1998 ب30.5 مليار دولار، وواصلت في انخفاض حتى بلغت 22.3مليار دولار سنة 2001. وذلك بسبب تحسن وضعية الاقتصادية للجزائر.

المبحث الثاني: توجيه السياسة المالية لميزان المدفوعات من (2004إلى2014).

تم توجيه السياسة المالية الميزان المدفوعات من خلال تأثير عليه عن طريق إحدى أدواتها ومتمثلة في المديونية.

المطلب الأول:تطور ميزان التجاري الجزائري من (2004–2014).

عرف الميزان التجاري تذبذب من سنة إلى أخرى، وذلك من خلال الجدول التالي

الجدول رقم (3–8): يمثل تطور ميزان التجاري الجزائري خلال فترة(2004–2014).

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2004	32.220	17.950	14.270
2005	46.330	19.860	26.470
2006	54.740	20.680	34.060
2007	60.590	26.350	34.240
2008	78.590	37.990	40.600
2009	45.180	37.400	7.780
2010	57.090	38.890	18.200
2011	72.880	44.940	27.940
2012	71.806	51.569	20.237
2013	64.378	55.062	9.316
2014	60.040	59.440	6

المصدر: تقرير صندوق النقد العربي سنوات من2004إلى2014.

نلاحظ من خلال الجدول زيادة الصادرات السلعية من سنة إلى أخرى، سجلنا في سنة 2004 ب32.220 مليون دولار أما سنة 2008 حققت أعلى قيمة لها ب78.590 مليون دولار وكان هذا نتيجة الارتفاع في الصادرات البترولية ارتفاع أسعار هذه الأخيرة في الأسواق الدولية، كما ساهم هذا الارتفاع في مستوى المديونية

الخارجية. أما في سنة2009 لاحظنا انخفاض في الصادرات التي بلغت 45.180 مليون دولار نتيجة تأثرها بالأزمة المالية في سنة 2008.

وكذلك انخفاض أسعار المحروقات باعتبار الصادرات الجزائرية تعتمد على 98% من اقتصادها على المحروقات.

أما بالنسبة لسنة 2010 و2011 لاحظنا تحسين في وضعية الصادرات الجزائرية مع تسجيل مبلغ 57.090 مليون دولار، و72.880 مليون دولار. وبالمقابل تراجعت الصادرات الجزائرية من السلع في سنة2012 بحيث بلغت 71.806 مليون دولار. مقارنة بنسبة 2011 والتي بلغت 72.880 مليون دولار. وهذا التراجع كان نتيجة تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة الاقتصادية(البترولية) وواصل الانخفاض سنتين متتاليتين حيث بلغت في سنة 2013 ب64.378 مليون دولار، وفي سنة2014 قدرت الصادرات الجزائرية ب60.040 مليون دولار. أما بالنسبة للواردات لاحظنا ارتفاعها في سنة 2004 ب17.950 مليون دولار، وكان هذا الارتفاع المستمر نتيجة زيادة نفقات التجهيز من خلال شراء معدات وتجهيزات للمشاريع التي أقامتها الجزائر. وكان الارتفاع الذي عرفته الجزائر من سنة 2004 إلى سنة 2010 نتيجة الزيادة في الموارد المالية المتمثلة العوائد الجبائية وخاصة الجباية البترولية.

وواصلت الواردات السلعية ارتفاعها في سنة 2011 حيث بلغت 45.940 مليون دولار، وواصلت منحاها التصاعدي بالرغم من الضرائب التي فرضتها الجزائر على كبح الواردات إلى غاية سنة2012، 2013، وسنة2014 بالقيم التالية51.569 مليون دولار، 55.062 مليون دولار، وسجلت أعلى نسبة بقيمة59.440 مليون دولار. أما فيما يخص الميزان التجاري تذبذب كبير من سنة إلى أخرى، بحيث سجل فائض قدر 14.270 مليون دولار سنة 2004، تواصلت زيادة هذا الفائض إلى غاية سنة 2008 بقيمة 34.240 مليون دولار وكان هذا نتيجة الزيادة في الصادرات الجزائرية من المحروقات التي ساهمت في تطوير الميزان التجاري. أما في سنة2009 لاحظنا تراجع كبير في قيمة الميزان ب7.80 مليون دولار وكان هذا نتيجة التأثير بالأزمة المالية لسنة 2008، ثم عرف الميزان التجاري تحسن ملحوظ سنة 2010 بقيمة 18.200 مليون دولار، وبقيمة 27.94 مليون دولار سنة2011. ثم انخفض الميزان التجاري تدريجيا خلال الثلاث سنوات الأخيرة ففي سنة 2012 قدرت ب20.237 مليون دولار وفي سنة 2013 بلغت 9.316 مليون دولار. أما في سنة 2014 سجل أسوء قيمة ب6 مليون دولار.

وسيتم تطرق إلى تطور ميزان التجاري خارج المحروقات لمعرفة القيمة الحقيقية للميزان التجاري وعليه نحلل الجدول التالي:

الجدول رقم(3-9): يبين تطور الميزان التجاري خارج المحروق خلال سنوات (2004-2014).

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	الواردات	الميزان التجاري خارج المحروقات
2004	0.67	17.95	- 17.28
2005	0.74	19.89	- 19.12
2006	1.13	20.68	- 19.55
2007	0.98	26.35	- 25.37
2008	1.40	38.07	- 36.67
2009	0.77	37.4	- 36.63
2010	0.97	38.89	- 37.92
2011	1.23	46.93	- 45.7
2012	1.15	51.57	- 50.42
2013	1.10	55.02	- 53.92

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنوات من 2004 إلى 2014.

يلاحظ من خلال جدول تطور الميزان التجاري خارج المحروقات أن قيمة الصادرات خارج المحروقات بلغت سنة 2004 ب 0.67 مليار دولار، مع ارتفاع طفيف لوحظ خلال سنتي 2005 و2006 بقيمة 0.74 و1.13 مليار دولار على التوالي، وهذا نتيجة تصدير بعض المنتجات الفلاحية كالحمضيات، الحبوب والتمور. في حين عرفت الصادرات انخفاض سنة2007 ب0.98 مليار دولار بعدها بسب نقص تمويل المؤسسات الإنتاجية نتيجة تأثرها بانخفاض أسعار البترول سنة 2006، كما شاهدت ارتفاع سنة 2008 بقيمة 1.40 مليار دولار بعدها تراجعت مباشرة لمدة سنتين متتاليتين من 2009إلى 2010 بقيمة 0.77 و0.97 مليار دولار تأثرا بالأزمة المالية لسنة 2008.

ومن خلال سنة 2011 ارتفعت الصادرات خارج المحروقات بقيمة 1.23 مليار دولار، وسجلت انخفاض ب0.13 لسنة 2013.

أما فيما يخص الواردات شاهدت ارتفاع مستمرا بحيث قدرت سنة 2004 ب17.95 مليار دولار، وتواصل هذا الارتفاع لسنوات إلى غاية سنة 2009 ب37.4 مليار دولار وسبب هذا الارتفاع زيادة المنتوجات المستوردة المستعملة في المشاريع الاقتصادية والتنموية، وكذلك فاتورة الأدوية والسيارات، مواد البناء، وبعض المنتجات الفلاحية كالبطاطس وأعلاف الحيوانات .

ولاحظت الواردات ارتفاع متزايد سنة2010 بقيمة 38.89 مليار دولار إلى غاية سنة2013 بقيمة 55.02 مليار دولار للأسباب المذكورة سلفا.

بالمقابل عرف الميزان التجاري خارج المحروقات عجزا مستمرا فترة الدراسة من سنة 2004 إلى سنة 2013 بقيمة 17.28مليار دولار و53.92 مليار دولار، بسب أخذ عينة من الصادرات مقارنة بحجم الواردات الإجمالي.

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري من سنة 2004إلى 2014.

يعكس ميزان المدفوعات صحة الاقتصاد الجزائري، ومن بين أهم التطورات التي حدثت خلال هذه الفترة.من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3–10): تطور ميزان المدفوعات الجزائري من سنة 2004إلى 2014.

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الرصيد الجاري الخارجي	11.12	21.18	28.95	30.54	34.45	0.41	12.16	17.77	12.3	0.85
الميزان التجاري	14.27	26.47	34.06	34.24	40.52	7.78	18.2	25.96	20.17	9.41
الصادرات	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18	57.09	72.89	71.74	64.43
المحروقات	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.41	56.12	71.66	70.59	63.33
صادرات أخرى	0.66	0.74	1.13	0.98	1.4	0.77	0.97	1.23	1.15	1.1
الواردات	-17.95	-19.86	-20.68	-26.35	-38.07	-37.4	-38.89	-46.93	-51.57	-55.02
صافي خدمات خارج دخل العوامل	-2.01	-2.27	-2.2	-4.04	-7.58	-8.69	-8.33	-8.81	-7.13	-6.68
دائن	1.85	2.51	2.58	2.89	3.49	2.99	3.57	3.57	3.96	3.99
مدين	-3.86	-4.78	-4.78	-6.93	-11.07	-11.68	-11.9	-12.55	-11.09	-10.67
صافي دخل العوامل	-3.6	-5.08	-4.52	-1.83	-1.26	-1.31	-0.37	-2.04	-3.91	-4.16
دائن	0.99	1.43	2.42	3.81	5.13	4.74	4.6	4.45	3.92	3.52
مدين	-4.59	-6.51	-6.94	-5.55	-6.39	-6.05	-4.96	-6.49	-7.83	-7.68
دفع الفوائد	-1.29	-1.03	-0.76	-0.23	-0.19	-0.17	-0.11	-0.24	0.33	-0.07
أخرى	-3.3	-5.48	-6.18	-5.41	-6.21	-4.88	-4.85	-6.25	-7.5	-7.61
تحويلات صافية	2.46	2.06	1.61	2.22	2.77	2.63	2.65	2.65	3.17	2.28
رصيد حساب رأس المال	-1.87	-4.24	-11.22	-1.08	2.54	3.45	3.42	2.38	-0.24	-0.72
الاستثمار المباشر(صافي)	0.62	1.06	1.76	1.35	2.28	2.54	3.47	2.04	1.52	1.88
رؤوس الأموال الرسمية(الصافية)	-2.23	-3.05	-11.89	-0.77	0.43	1.3	0.44	-1.08	-0.62	-0.38
السحب	2.12	1.41	0.98	0.51	0.84	2.19	0.55	0.07	0.25	4.3
الإهتلاك	-4.35	-4.46	-12.87	-1.28	-1.27	-0.89	-0.11	-1.15	-0.87	-4.69
قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ	0.26	-2.25	-1.08	-1.66	-0.69	-0.39	-0.49	1.41	-1.14	-2.22
الرصيد الإجمالي	9.25	16.94	17.73	29.53	36.99	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنوات (2004-2013).

1-التطور الذي حدث لميزان المدفوعات:

بالرغم من تسجيل بعض الحسابات رصيدا سلبا، إلى أن صافي دخل العوامل وصافي خدمات خارج العوامل، للذان سجلا رصيدا سلبا طول فترة الدراسة، إلا أن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عرف رصيد موجبا طول فترة ممتدة من2004 إلى 2008، بحيث بلغ الرصيد الإجمالي 7.57 مليار دولار إلى غاية نهاية سنة 2008، أي عرف ميزان المدفوعات الجزائري أكبر فائض له بقيمة 36.99 مليار دولار، ويراجع ذلك الارتفاع أسعار المحروقات، وحققت الصادرات النفطية أكبر رصيد لها بقيمة 77.19 مليار دولار، بينما في سنة 2009 تراجع ميزان المدفوعات حتى بلغ 3.86 مليار دولار، ليعود إلى الارتفاع من جديد في سنة2010 حيث بلغ 15.58 مليار دولار، أما بالنسبة 2011 حيث سجلنا 20.14 مليار دولار، كان نتيجة تحسن في أسعار النفط التي عرفته الأسواق الدولية. بمقابل لاحظنا تراجع في ميزان المدفوعات من سنة2012 إلى 2014حيث بلغت قيمته في سنة 2012 ب12.06 مليار دولار. أما في سنة 2013 برصيد0.13 مليار دولار، بحيث عرفت تحسن خلال سنة 2014 ب0.24 مليار دولار.

2-دراسة تطور ميزان المدفوعات خارج المحروقات (2004-2014):

عرف الرصيد الإجمالي للمدفوعات الجزائري خارج المحروقات رصيدا سلبيا طوال فترة بحثنا حيث بلغت سنة 2004 رصيد ب 22.4 مليار دولار، وسنة 2005 برصيد 28.65 مليار دولار، ووصل تسجيل عجزا متزيدا حيث بلغ سنة 2013 قيمة 63.2 مليار دولار، وهو أكبر عجز عرفه ميزان المدفوعات خارج قطاع المحروقات.

المطلب الثالث: تطور المديونية الجزائرية وتأثرها على ميزان المدفوعات من سنة (2004 –2014).

إن الانخفاض التي حققته المديونية في الجزائر كان نتيجة الفائض الذي حققه ميزان المدفوعات.

أولا: تطور المديونية في الجزائر من سنة (2004–2013).

الجدول رقم (3–11): تطور المديونية في الجزائر من سنة (2004–2013).

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	ديون متوسطة وطويلة لأجل	ديون قصيرة أجل	مجموع الديون	خدمة الدين
2004	21.411	0.41	21.821	5.658
2005	16.485	0.707	17.192	5.838
2006	5.062	0.55	5.612	2.67
2007	4.889	0.717	5.606	1.68
2008	-----	-----	5.585	1.218
2009	4.356	1.331	5.413	1
2010	3.758	1.778	5.58	6.67
2011	3.268	1.142	4.405	6.179
2012	2.489	1.205	3.694	-----
2013	2.068	1.328	3.396	-----

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنوات من2004 إلى2014.

من خلال الجدول عرفت المديونية في الجزائر انخفاض من سنة إلى أخرى، بحيث نلاحظ تراجع في ديون متوسطة لأجل خلال سنة 2004 التي بلغت 21.411 مليار دولار، مقارنة بسنة 2005 التي عرفت انخفاض وصل إلى16.485 مليار دولار، وذلك من خلال تراجع مجموع الديون ب17.192 مليار دولار، في مقابل ارتفاع طفيف في خدمة الدين وذلك راجع إلى دفع مسبق لديون الجزائر مع نادي باريس، أما في سنة 2007 عرفت انخفاض المديونية بحيث سجلت 4.889 بمقابل ازدياد ديون قصيرة الأجل ب 0.717 مليار دولار وانخفاض حجم الفوائد ب1.68 مليار دولار، وهذا راجع إلى صادرات الجزائر التي حققت عوائد كبيرة، بحيث حققت ميزان التجاري فائضا، أما بالنسبة لسنة2010، 2011 ، 2012 التي عرفت انخفاض على التوالي في ديون متوسطة و طويلة الأجل والتي بلغت 3.758 مليار دولار، 2.268 مليار دولار،2.489 مليار دولار، وسجلت أقل انخفاض لها سنة 2013 ب2.068 مليار دولار، بمقابل ذلك سجلت ديون قصيرة الأجل زيادة

قليلة من سنة إلى أخرى، بحيث بلغت سنة 2009 ب1.331 مليار دولار ،أما باقي السنوات عرفت انخفاض طفيف حتى بلغت سنة 2013ب1.328 مليار دولار، أما بنسبة لخدمة الدين التي بلغت في سنة2009 أقل حد لها ب1 دولار.وكان ذلك نتيجة تسديد الجزائر لأغلب ديونها مع محاولة تخفيض من خدمة الدين نتيجة العوائد البترولية. ولم تؤثر كثيرا المديونية في ميزان المدفوعات خلال فترة 2004إلى 2013 التي عرفت تحسن كبيرا من خلال دفع ديون الجزائر الخارجية مع الفوائد المترتبة عليها مما أسهم في انخفاضها.

ثانيا: تطور ميزان رؤوس الأموال (2004-2013).

جدول رقم(3-12): يبين تطور ميزان رؤوس الأموال خلال السنوات (2004-2013).

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	السحب	الإهتلاك
2004	2.23	2.12	4.35
2005	3.05	1.41	4.46
2006	11.89	0.98	12.87
2007	0.77	0.51	1.28
2008	0.43	0.84	1.27
2009	1.3	2.19	0.89
2010	0.44	0.55	0.11
2011	1.08	0.07	1.15
2012	0.62	0.25	0.87
2013	0.38	4.3	4.69

المصدر: تقرير بنك الجزائر لفترة من 2004إلى 2014.

نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد رؤوس الأموال سجل عجزا مستمرا على مدى أربع سنوات من 2004إلى غاية 2008 من2.23 مليار دولار،إلى 0.43 مليار دولار، وكان ذلك نتيجة دفع الديون +للفوائد المترتبة عليها ،وسجل أكبر عجز له في سنة2006 بقيمة11.87 مليار دولار كنتيجة انخفاض أسعار البترول ومما نتج عنه انخفاض في إيرادات الجزائر من الجباية البترولية، ويعود ذلك إلى إهتلاك الرؤوس الأموال التي بلغت12.87 مليار دولار هذه السنة، ليسجل فائض على مستوى رصيد رؤوس الأموال سنة 2009 التي

قدرت بقيمة1.30 مليار دولار، وكذا بالنسبة لسنة 2010 التي سجلت فائض بقيمة 0.44 مليار دولار، حيث عرفت سنة 2009و2010 انخفاض في رؤوس الأموال المهتلكة نتيجة دفع الديون الخارجية مع خدمة الدين لتبلغ 0.89- مليار دولار سنة 2009 و0.11- مليار دولار لسنة 2010. أما بالنسبة لرؤوس الأموال المسحوبة خلال سنة 2009 عرفت ارتفاع قدر بمبلغ 2.19 مليار دولار، كما عرفت انخفاض بالنسبة لسنة 2011 التي سجلنا بها 0.07 مليار دولار، ثم عادت إلى ارتفاع سنة 2013 ب 4.3 مليار دولار وذلك من خلال دفع ديون قصيرة أجل وزيادة خدمة الدين التي ارتفعت.

خلاصة الفصل:

تطور السياسة المالية في الجزائر من خلال تطور إيراداتها نتيجة ارتفاع أسعار البترول مما ساهم في تحسن ميزان المدفوعات الجزائري الذي عرف خلال فترة الدراسة نوع من الاستقرار. وساهم الفائض في إقامة المشاريع التنموية، كما لوحظ أن ميزان التجاري خارج المحروقات سجل عجزا مستمرا طول فترة الدراسة ومنه نستنتج أن:

-ميزان المدفوعات الجزائري يعتمد على صادرات المحروقات.

-تطور السياسة المالية في الجزائر وذلك عن طريق زيادة الإيرادات نتيجة العوائد البترولية، كما عرفت ارتفاع في النفقات العامة.

الفصـــل الأوّل

الفصـــل الثانـــي

المقدمـــة

الخاتمـــة

الفهرس

الملاحق

قائمـــة المراجـــع

الفصل الثالث

قائمة المراجع باللغة العربية:

كتب:

1. أحمد الأشقر،**الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن2002.

2. أحمد زهير شامية، مصطفى حسين، مدخل إلى الاقتصاديات النقود و المصارف، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب، سوريا2007.

3. اعمر يحياوي، مساهمة المالية العامة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر2003.

4. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود و المصارف، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن2008.

5. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر- 2000.

6. حسين مصطفى، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، بن عكنون، الجزائر1992.

7. سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن2013.

8. سامي عفيف حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية،ط1،مصر 2003.

9. سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولة من أجل التنمية(1962-2005)، دار كتاب الحديث، ط1، القاهرة، مصر سنة2013.

10. سلام عبد الكريم، السياسة المالية في التاريخ الاقتصاد الإسلامي –دراسة لعصر صدر الإسلام والدولة الأموية-، مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1 عمان، الأردن2011/2010.

11. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة والنفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر2003.

12. شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2012، عمان-الأردن.

13. شقيري نوري موسى، وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر ،ط1،عمان- الأردن2012.

14. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن2009.

15. عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصادية والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن2012.

16. عبد الله خبابة، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،مصر2009.

17. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر2003.

18. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت، لبنان2000.

19. عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر،ط1، الأردن،2002.

20. كامل البكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية للباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، يناير،2002.

21. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة(النفقات العامة، الإيرادات العامة،الميزانية العامة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2008، ص100-103.

22. محمد الينا، اقتصاديات المالية العامة مدخل حديث، الدار الجامعة، ط2، القاهرة، مصر2009.

23. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني،ط1، بيروت-لبنان، 2010.

24. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، رأس النبع للنشر و التوزيع،ط1،بيروت، لبنان،2010.

25. محمود إبراهيم الوالي، علم المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1987.

26. ناظم محمد فوزي الشمري، النقود والمصارف والنظم النقدية، زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن2006.

27. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.

28. هيل عجمي، جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود و المصارف، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن2009.

29. هيفاء غدير غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، منشورات الهيئة العامة للكتاب، دمشق، سوريا 2010.

30. وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعة، ط1، إسكندرية، مصر2010.

31. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،ط1، بيروت، لبنان2010.

مذكرات:

اطروحات الدكتوراه

32 -كريمة فرحي ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر، الجزائر2013/2012.

33 -محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر،أطروحة دكتوراه،كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسير، تخصص مالية العامة،جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر2015/2014.

34 - مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في التحقيق الاقتصادي –حالة الجزائر من1990 إلى2004- أطروحة دكتوراه، قسم علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر2006/2005.

35 -بربر محمد أمين، سياسة **التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة2003/1990** ، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية علوم الانسانية والاجتماعية قسم علوم الاقتصاد، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر2005/2004.

36 حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية- بنوك وتأمينات، جامعة منتوري- قسنطينة، 2005.

37 رحمة نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المالي والفكر المالي الإسلامي- دراسة المقارنة- ،رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة2، الجزائر2014/2013.

38 سعاد سالكي، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة حالة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر2011/2010.

39 عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر2005.

40 قطاف لويزة، التجارة الخارجية خارج المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر،2000-2013، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاديات المالية والبنوك ، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة،2013-2014.

41 كمال العقريب، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات –حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر2006/2005.

42 محمد أريا لله، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار – حالة الجزائر–، رسالة ماجستير، علوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر03، الجزائر2011/2010.

43 محمد شريف، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة الماجستير، علوم الاقتصادية، تخصص المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2009-2010.

تقارير ومجلات:

44 بغداد كربالي، نظرة عامة التحويلات الاقتصادية، مجلة علوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر في جانفي2005.

45 بيان اجتماع مجلس الوزراء الجزائري المنعقد لسنوات2001-2014.

46 وزارة التخطيط الجزائرية، تقرير المخطط الخماسي الثاني من (1985-1989)، الجزائر 1985.

47 عبد السلام مخلوف، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، محاضرات بمركز الجامعي لبشار.

48- علي بطاهر،سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.

جرائد رسمية:

49 الجريدة الرسمية الجزائرية 2004

50 الجريدة الرسمية الجزائرية 2005

51 الجريدة الرسمية الجزائرية 2006

52 الجريدة الرسمية الجزائرية 2007

53 الجريدة الرسمية الجزائرية 2008

54 الجريدة الرسمية الجزائرية 2009

55 الجريدة الرسمية الجزائرية 2010

56 الجريدة الرسمية الجزائرية 2011

57 الجريدة الرسمية الجزائرية 2012

58 الجريدة الرسمية الجزائرية 2013

59 الجريدة الرسمية الجزائرية 2014

المراجع باللغة الفرنسية:

60 mulle jaque ,èconomic d’appliation,duond,paris,farnce2002.

61 Tahar benmerzouka et mongi safra, " monnaie et finance internationale ", édition l'harmattan, paris 1994.

منتديات:

62 Abderrahim chibi ,Mohamed benbouzine and Mohamed chekouri,the maceoeconomic effects of fiscol policy shoks in algeria an empircal study, form abou bakr belqayed university,algeria august 2010.

مواقع الإلكترونية:

63 http// www.startimes.com/F.aspx?,08-02-2016.